



مظاهر إستقلالية هيئة النزاهة وعلاقتها بالمؤسسات العامة في إقليم كورستان- العراق

دانا عبدالكريم سعيد¹، صالح توفيق حمرشيد²

^{1,2}كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كورستان، العراق

Email: dana.saeed@univsul.edu.iq¹, salh.tofeq@gmail.com²

الملخص:

يتلعل هذا البحث بموضوع إستقلالية هيئة النزاهة وعلاقتها مع المؤسسات الدستورية في الإقليم، إذ تعد هذه الهيئة من الهيئات الرقابية الحديثة في إقليم كورستان أُسْتَحْدِثت بموجب قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011، وهو من الموضوعات المهمة والجديرة بالدراسة نظراً لأهميته العلمية والعملية، وتمثل أهميته العلمية في عدم وجود دراسة أكاديمية مستقلة حول موضوع بحثنا في إقليم كورستان، مما نتج عنه جهل بعض من الأفراد والإدارة بأهمية هذا النظام، أما أهميته العملية تتمثل في بيان دور مظاهر إستقلال الهيئة في علاقتها مع كافة تشكيلات الدولة في الإقليم للقيام بوظائفها المتمثلة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وللإطلاط بموضوع البحث بشكل واف، فقد إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بعرض الموضوع بدءاً بالحديث عن مبدأ إستقلالية هيئة النزاهة كهيئة رقابية متخصصة، ومظاهرها، ومن ثم الحديث عن نوع ومدى علاقة هيئة النزاهة مع المؤسسات الدستورية في الإقليم، وكذلك علاقتها مع هيئة النزاهة الإتحادية، مروراً بتحليل هذه المواضيع وفقاً للنصوص القانونية المتعلقة بها، بهدف إعطاء صورة واضحة عنها، مع تحديد أوجه الضعف والخلل في النصوص القانونية ذات الصلة وإقتراح المعالجة المناسبة لتقويمها، وقد إنبعنا هذا البحث بالتوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات وتقديم أهم المقترنات بهدف أن يستفيد منها الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: هيئة النزاهة، الإستقلال العضوي، الإستقلال الإداري، الإستقلال المالي، المؤسسات العامة.

پوخته:

ئەم توپىزىنەمە پەيپەندىدارە بە بابەتى سەرەتەخۆبۇنى دەستەتى دەسپاکى و پەيپەندى ئەم دەستەتى بە دامەزراوە دەستورىيەكەنەوە لە ھەرىمى كورستاندا، دەستەتى دەسپاکىش يەكىكە لە دەستە چاودىزىرىيە نوپەكەن لە ھەرىمى كورستان كە دامەزراوە بەگۈزىرە ياساى دەستەتى دەسپاکى ھەرىمى كورستان - عىراق ژمارە (3)ى سالى 2011، ئەم بابەتەش شايسەتى ئۇمۇھى كە توپىزىنەمە لەسەر بىكىت بەھۆى ئەو گۈنگىيە كە ھەپەتى لە ھەردوو بوارى زانسى و كەردارىدا، كە گۈنگىيە زانسىتىكە خۆى دەبىنەتەوە لە نەبۇونى توپىزىنەمە كى ئەكادىمى سەرەتەخۆ دەربارە بابەتى توپىزىنەمەكەمان لە ھەرىمى كورستان، كە ئەمەش بۆتە ھۆى بىتىڭاىي لە گۈنگى ئەم سىستەمە لەلایەن بەشىك لە ھاولاتىيان و تەنائىت لەلایەن خودى فەرمانگەكائىشەوە، و گۈنگىيە كەردارىيەكەشى خۆى دەبىنەتەوە لە ڕۇونكەردنەمە رەۋەتەكەنلى سەرەتەخۆبۇنى ئەم دەستەتى كە پەيپەندىيەكەنلى لەكەنلە تەواوى دەمەزراوە دەھەتىيەكەندا لە ھەرىم، لەپىناو ئۇمۇھى بتوانىت بە گۈنگىتىن ئەرکەكەنلى ھەستىت كە بىرىتىن لە رىنگىرىكەن لە گەندەلى و بىنېرگەنلى.

لە پىناو پەيپەن بەتەواوى بابەتى توپىزىنەمە، بەگۈنگەمان زانى مەنھەجى پەسنى و شىكارى بىگەنەبەر بە خستېرۇو بابەتەكە لە دەستىپىكەوە بە باسکەردى بەنەمای سەرەتەخۆبى دەستەتى دەسپاکى وەك دەستەتى دەسپاکى چاودىزىرىي تايىەتمەند و رۇاڭەتكانى ئەم سەرەتەخۆبىيە، پاشان باسکەردى جۆر و مەھدای پەيپەندى دەستەتى دەسپاکى بە دامەزراوە دەستورىيەكەنلى ناو ھەرىمە، ھەرودە پەيپەندى بە دەستەتى دەسپاکى فيدرالىيە و شىكارىكەن بۇ ھەرىمە لە باپەتەنە لەرۋانگى دەقە ياساىيە پەيپەندىدارەكەنەوە بە ئامانجى رۇشنىيە خستەسەرەيەن و دىارييکەنلى كەم و كورتىيەكەنلى ناو دەقە ياساىيەكەن و پېشىنەز كەنلى پېشىنەش كەنلى گۈنچەو بۆيان، و كوتايىمان بە توپىزىنەمە كە هىتا بە دىارييکەنلى دىارەتلىن ئەو دەرەنچامانەي پېيگەيىشىن، لەكەنلە پېشىنەش كەنلى چەند پېشىنەز يېك بەم ھىوايە لايەنلى پەيپەندىدار سو دەنەنلىكەنلى.

كىلە و شەكەن: دەستەتى دەسپاکى، سەرەتەخۆبى ئۆرگانى، سەرەتەخۆبى كارگىزى، سەرەتەخۆبى دارابىي، دامەزراوە دەستورىيەكەن.

**Abstract:**

This research relates to the issue of the independence of the Integrity Commission and its relationship with the constitutional institutions in the region. This body is considered one of the modern oversight bodies in the Kurdistan Region that was created pursuant to the Kurdistan Region-Iraq Integrity Commission Law No. 3 of 2011. And It is one of the important topics worthy of study due to its scientific and practical importance. Its scientific importance represented in the absence of an independent academic study on the subject of our research in the Kurdistan Region, which resulted in some individuals and even some members of the law and administration being ignorant of the importance of this system, as for its practical importance, It is represented in clarifying the role of the authority's independence in its relationship with all state formations in the region to carry out its functions of preventing and combating corruption. In order to cover the research topic adequately, we followed the descriptive and analytical approach in presenting the topic, starting by talking about the principle of the independence of the Integrity Commission as a specialized oversight body, and its manifestations Then talk about the type and extent of the Integrity Commission's relationship with the constitutional institutions in the region, as well as its relationship with the Federal Integrity Commission, going through an analysis of these basics in accordance with the constitutional and legal texts related to them In order to give a clear picture of it, with Identifying weaknesses and defects in the relevant legal texts and suggest appropriate treatment to correct it. We concluded this research by reaching a set of conclusions and presenting the most important recommendations with the aim of benefiting the concerned parties.

Key words: Integrity Commission, organic independence, administrative independence, financial independence, constitutional institutions



المقدمة

أولاً: تعريف موضوع البحث: أصبح الفساد بشكل عام والفساد الإداري والمالي بشكل خاص في العصر الحالي ظاهرة عالمية شديدة الإنتشار في جميع دول العالم، المتقدم منها والنامي، وتتعمّد وتتضاعف أضرارها وتتنسّع ميادينها مع نمو الاقتصاد وتسارع خطوات التنمية، مما يجعل الحاجة لإيجاد الوسائل الجديدة. الفاعلة والكافحة للتصدي لها، ومن الوسائل الجديدة التي اعتمدت في إقليم كورستان لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة هي هيئة النزاهة، فقد أنسّت هذه الهيئة بموجب القانون الصادر عن برلمان كورستان المرقم 3 لسنة 2011، وهي هيئة رقابية متخصصة، والهدف الأساس من إنشائها هو الوقاية من الفساد ومكافحته.

نظرياً يعد إسْتَحْدَاث هيئة النزاهة في الإقليم خطوة مهمة نحو مواجهة الفساد الإداري والمالي، إلا أن وجودها فقط غير كافي لمواجهة هذه الأفة الخطيرة، بل يتوجب تعمّتها بالإستقلال اللازم، من أجل أن تمارس مهامها الرقابية بحياد تام وحرية مطلقة دون أن تخضع في ذلك لأي تدخلات أو ضغوط من أية جهة كانت حكومية أو سياسية أو غيرها، إلا أن هذا الإستقلال لا يعني الإنفصال التام لئن ذلك الهيئة وعزلتها عن المؤسسات والأجهزة الأخرى في الإقليم، بل يجب أن تربطها بكلّة تشكيلات الإقليم علاقات متّسّرة ومتميّزة باعتبارها جزء من هذه التشكيلات، خصوصاً وبما أن هدف الهيئة هو الوقاية من الفساد والسيطرة عليه فإنّها لا يمكن بلوغه إلا إذا كانت على علاقة وثيقة ومتّسّرة مع كلّة تشكيلات الدولة في الإقليم.

ثانياً: أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في عدم وجود دراسة أكاديمية مستقلة حوله في إقليم كورستان، إذ من خلاله سيسلط الضوء على مبدأ إستقلالية هيئة النزاهة كأهم خاصية لها كهيئة رقابية متخصصة، والتي تعطي لها طابعاً متّسّراً، فمن المعلوم أن الإستقلال الشامل يتفرّع إلى ثلاثة أقسام هي: الإستقلال العضوي والإستقلال الإداري والإستقلال المالي، ويشتمل كلّ قسم من هذه الأقسام على عدة عناصر هي بمثابة المعايير التي يشير توافرها كاملاً إلى أن الهيئة تتّمّت بالإستقلالية المطلوبة في مقابل الأجهزة والمؤسسات التي تراقب أعمالها، وبالمثل فإن عدم توافرها جمِيعاً أو عدم توافر بعضها يشير من جانب آخر إلى عدم إستقلال تلك الأجهزة أو النقص في إستقلالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال هذا البحث سيسلط الضوء على نوع ومدى علاقة هيئة النزاهة مع المؤسسات العامة في إقليم كورستان، إذ لا يمكن بدون وجود علاقة وثيقة ومتّسّرة للهيئة مع تلك المؤسسات السيطرة على ظاهرة الفساد وتحجيم فعاليتها في مؤسسات القطاع العام، وتقليل أثرها.

ثالثاً: أهداف البحث: إن الهدف الرئيس لهذا البحث هو توضيح عن مدى إستقلالية هيئة النزاهة في مواجهة الجهات التي تخضع لرقابتها، وكذلك بيان مدى ونوعية العلاقة بين هيئة النزاهة مع المؤسسات العامة في إقليم كورستان، وبينها وبين هيئة النزاهة الاتحادية، كل ذلك في ضوء قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011، مع بيان موطن الخلل في النصوص القانونية ذات الصلة بالبحث، ومحاولة من تقديم مقتراحات مناسبة لسد النواقص وإزالة الشوائب فيها.

رابعاً: مشكلة البحث: إن الهدف الأساس من إسْتَحْدَاث هيئة النزاهة هو الوقاية من الفساد ومكافحته، وأن تحقيق هذا الهدف يقتضي أن تتّمّت الهيئة بإستقلال التام في مواجهة المؤسسات العامة في الإقليم، إلا أن ذلك لا يعني إنفصالها عن تلك المؤسسات، بل يجب أن تكون على علاقة متّسّرة معها، عليه تتّمّل مشكلة هذا البحث في معرفة مدى إستقلالية هيئة النزاهة ومظاهر الإستقلالية هذه، وكذلك مدى ونوعية العلاقة بينها وبين السلطات والمؤسسات العامة في إقليم كورستان، وبينها وبين هيئة النزاهة الاتحادية، وتأثير هذه العلاقة في تحقيق أهداف الهيئة، وهذا ما سوف نسعى إلى معالجتها من خلال هذا البحث.

خامساً: فرضية البحث: يفترض البحث أن هيئة النزاهة في إقليم كورستان لم تستطع أن تمارس مهامها بصورة فعالة، لأن المشرع لم يضمن إستقلاليتها في مواجهة الجهات التي تخضع لرقابة الهيئة وبالاخص السلطة التنفيذية، وهذا ما نحاول إثباته من خلال هذا البحث.

سادساً: منهج البحث: لغرض دراسة موضوع البحث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التركيز على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بمحاور البحث، مسترشدين بأفكار وآراء الفقهاء، من أجل تحديد أوجه النقص والخلل في النصوص القانونية وإقتراح المعالجة المناسبة لقويمها.

سابعاً: هيكلية البحث: لغرض انجاز هذه الدراسة سوف نقوم بتقسيم موضوع البحث إلى مبحثين نخصص المبحث الأول للحديث عن إستقلالية هيئة النزاهة، من خلال تقسيمه إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الإستقلال العضوي لهيئة النزاهة، وفي المطلب الثاني سنتناول الإستقلال الإداري والمالي لهيئة النزاهة، وسنبعين في المبحث الثاني علاقة هيئة النزاهة بالمؤسسات العامة في الإقليم، من خلال تقسيمه إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول علاقة هيئة النزاهة بالسلطات العامة، أما المطلب الثاني سنخصصه لدراسة



عن علاقة هيئة النزاهة بالأجهزة الرقابية المتخصصة (ديوان الرقابة المالية في الإقليم وهيئة النزاهة الإتحادية)، وسنختم دراستنا بإستخلاص أهم الاستنتاجات وتقديم أهم المقترنات التي سنتوصل إليها.

المبحث الأول: إستقلالية هيئة النزاهة

تعد الإستقلالية حجر الزاوية للهيئات الرقابية المستقلة لتمكن من القيام بالمهام الموكل إليها بكامل الفعالية والمهنية والأداء، وهي من المتطلبات الأولى لهذه الهيئات نظراً للضغوط الخاصة التي يمكن أن تترجم عن الآثار التي تسببها نتائج أعمالها وتحرياتها على المسؤولين والجهات المراقبة والرأي العام، والمناخ السياسي والثقافي الذي تمارس تلك الهيئات عملها في نطاقه⁽¹⁾، لذا وبسبب أهمية مبدأ الإستقلال فقد أكد عليه إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، إذ نصت على أن تقوم كل دولة طرف ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات التي تشكلها لغرض منع الفساد ما يلزم من الإستقلالية لتمكن تلك الهيئة أو الهيئات من الإضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للإضطلاع بوظائفهم⁽²⁾.

كما أكد المشرع الكورديستاني في قانون هيئة النزاهة على إستقلالية هيئة النزاهة كهيئة رقابية متخصصة، إذ نص على أن "تؤسس بموجب هذا القانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق" تتمتع بالشخصية المعنوية وإستقلال مالي وإداري، ولها ميزانية مستقلة، وتخضع لرقابة البرلمان"⁽³⁾.

وحسناً ما فعل المشرع عندما نص على إستقلالية هيئة النزاهة، لأن إستقلالية هذه ضرورية لضمان حياديتها وعدم انحيازها أثناء ممارسة مهامها الوظيفية، إلا أنها يجب أن تتمتع بالاستقلال التام أو الكامل حتى تستطيع مواجهة السلطات السياسية، وخاصة تلك التي تتولى الرقابة عليها وبالخصوص السلطة التنفيذية⁽⁴⁾، ومن المعلوم أن الإستقلال التام يتفرع إلى ثلاثة أقسام هي: الإستقلال العضوي (التنظيمي) والإستقلال الإداري والإستقلال المالي، ويشتمل كل قسم من هذه الأقسام على عدة عناصر هي بمثابة المعايير التي يشير توافرها كاملاً إلى أن الهيئات تتمتع بالإستقلالية المطلوبة في مقابل الأجهزة التنفيذية التي تراقب أعمالها، وبالمثل فإن عدم توافرها جميعاً أو عدم توافر بعضها يشير من جانب آخر إلى عدم إستقلال تلك الأجهزة أو نقص في إستقلالها فيه⁽⁵⁾، ومن هنا حاول بيان كل أوجه الإستقلال تلك للهيئات الرقابية المستقلة بصورة عامة، وكذلك توضيح موقف المشرع الكورديستاني حول هذه الأوجه بخصوص هيئة النزاهة، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الإستقلال العضوي لهيئة النزاهة

يقصد بالإستقلال العضوي لهيئة النزاهة كهيئة من الهيئات المستقلة خصوصاً هذه الهيئة في تشكيلها لقواعد معينة تستهدف ترسيخ استقلالها في مواجهة السلطات الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية. في الدولة، وفي هذه الصورة تحتاج الهيئة إلى الهيكل التنظيمي المستقل في مواجهة تلك السلطات، إلا أن هذا لا ينبع بتعيين رئيس وأعضاء هذه الهيئة من قبل السلطة التشريعية، لذلك يمكن بلورة فكرة الإستقلال في معايير متعددة منها: كيفية تشكيل هذه الهيئة وطريقة تعيين رئيس وأعضائها ومدى قدرة السلطات السياسية في الدولة على عزلهم أو إنهاء خدماتهم ودراسة السبل الكفيلة في توحيد الضمانات التي تتعلق بتعيين رئيس الهيئة وموظفيها وترقيتهم ونقاهم وإنهاء خدماتهم وغير ذلك مما يتصل بأوضاعهم القانونية، مما يوفر لهم الحياد والحرية والموضوعية في إجراء

⁽¹⁾ ينظر: خلدون فاضل علي المولى، النظام القانوني لهيئة النزاهة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص 42-43.

⁽²⁾ ينظر: الفرقة (2) من المادة (6) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003.

⁽³⁾ ينظر: المادة (2) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011 المعدل. علماً أن عنوان هذا القانون قبل تعديله هو (قانون الهيئة العامة للنزاهة في إقليم كورستان-العراق رقم 3 لسنة 2011)، الذي نشر في جريدة وقائع كورستان ذي العدد 129 في 2011/6/30، إلا أنه قد طرأ على هذا القانون تعديلين: الأولي بموجب قانون رقم 7 لسنة 2014 (قانون التعديل الأول لقانون الهيئة العامة للنزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم (3) لسنة 2011)، وقد عدل عنوان القانون بموجب المادة الأولى منه إلى (قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق)، والثاني بموجب قانون رقم 11 لسنة 2021 (قانون التعديل الثاني لقانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011).

⁽⁴⁾ ينظر: هشام جميل كمال أرجيم، الهيئات المستقلة وعلاقتها بالسلطة التشريعية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، 2012، ص 21. وإقبال ناجي سعيد العزاوي، النظام القانوني للهيئات المستقلة في العراق- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2015، ص 30.

⁽⁵⁾ ينظر: د. حنان محمد القيسى، مفهوم الإستقلال والهيئات المستقلة في دستور سنة 2005، بحث منشور في مجلة الحقوق، العدد 23-24، المجلد (5)، 2014، ص 9-10.

العمل الرقابي⁽⁶⁾، لأن ضمان حياد عمل الهيئة يكون من خلال ضمان استقلال أشخاصها، وإبعادها عن الضغوط السياسية التي تمارس عليها من قبل السلطات العامة في الدولة⁽⁷⁾.

وفيما يتعلق بموقف قانون الهيئة حول هذا المظاهر من مظاهر الإستقلال، نجد أنه لم يشر إلى ارتباط هيئة النزاهة بأية سلطة أو جهة ما، بل أشار فقط إلى خصوصيتها لرقابة البرلمان، وهذا يعني أن هيئة النزاهة مستقلة عضوياً، ولكن لتحقيق هذا الإستقلال يجب أن نتأكد من موقف قانون الهيئة حول كيفية تشكيل هيئة النزاهة وطريقة تعيين رئيس وأعضاء مجلس الهيئة وإنهاء خدمتهم أو إعفافهم، وكذلك موقف القانون حول شؤون الأفراد التابعين لها - من جميع نوادجها- من تعيين وترقية وتدريب وتأديب وإنهاء خدمة وإلى آخره، هل هي بشكل الذي يضمن إستقلال الهيئة في مواجهة السلطات العامة في الإقليم أم لا؟ ومن هنا نحاول ان نبين موقف المشرع حول أهم من هذه المواضيع، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعيين مجلس الهيئة وموظفيها

أولاً: اختيار وتعيين مجلس الهيئة

بالنسبة لكيفية تعيين رئيس هيئة النزاهة، وهو رئيس مجلس الهيئة في الوقت نفسه، فقد أنطط القانون لبرلمان كورستان انتخاب رئيس الهيئة بإقتراع سري بأغلبية ثلثي عدد أعضاء البرلمان من بين ثلاثة مرشحين يرشحهم لجنة برلمانية، وفي حالة عدم فوز أي من المرشحين بثلثي أصوات أعضاء البرلمان، يعاد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين علىأغلبية الأصوات، وبعد فائز من يحصل على الأغلبية، ويعين الشخص المنتخب بمرسوم إقليمي بدرجة وزير⁽⁸⁾، أما بالنسبة لكيفية تعيين نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون في الهيئة، فقد أشار قانون الهيئة بأنه لرئيس الهيئة نائب واحد يعين بمرسوم إقليمي، بناءً على ترشيحه من مجلس الهيئة⁽⁹⁾، وكذلك يعين المدراء العامون في الهيئة بمرسوم إقليمي بناءً على ترشيحهم من رئيس الهيئة⁽¹⁰⁾، إلا أن موقف قانون هيئة النزاهة بهذا الخصوص محل نظر برأينا، ونحاول تقديم ملاحظاتنا عليه، على النحو الآتي:

- 1- إن ترشيح وإختيار رئيس الهيئة بهذا الشكل - أي عن طريق السلطة التشريعية وحدها يفقد الرئيس أهم مبادئه حسن الإدارة إذ سيكون واقعاً تحت تأثير وتجاذب الكتل البرلمانية والتي قد تخضعه للمساومات والضغوط مما يفقد الهيئة حياديتها وإستقلالها، وقد يصيّبها الضعف في أداء مهامها، لا سيما أن ترشيحه وإختياره سيتم من قبل الكتلة أو الحزب صاحب المقاعد الأكثر في البرلمان والتي عادة تشكل الحكومة، ثم يطلب منها بعد ذلك الكشف عن الفساد الحكومي، أما الأقليات المعارضة في البرلمان فلن يكون لها أي دور في اختياره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قانون الهيئة قد أوجب إصدار مرسوم إقليمي بتعيين الشخص المنتخب كرئيس لهيئة النزاهة، من دون أن يحدد مدة لإصدار هذا المرسوم، مما يعني أنه ينبغي أن تتم مصادقة رئيس الإقليم - وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الإقليم- على انتخاب الشخص المنتخب من قبل البرلمان، ولا يمكن أن يباشر مهامه إلا بعد صدور هذا المرسوم، الأمر الذي يثير إشكاليات في الواقع العملي يمكن أن تؤثر في إستقلالية هيئة النزاهة.
- 2- إن تعيين نائب رئيس الهيئة والمدراء العامين في الهيئة - وهم أعضاء مجلس الهيئة- بالشكل الذي أشرنا إليه سلفاً يؤدي إلى خضوع مجلس الهيئة إلى السلطة التنفيذية، إذ يتم تعيينهم بطريقة التعيين المشترك بين مجلس الهيئة أو رئيسها ورئيس الإقليم، حيث يقيم مجلس الهيئة أو رئيس الهيئة الأشخاص الذين يريد أن يرشحهم لمناصب نائب رئيس الهيئة والمدراء العامين في الهيئة لرئيس الإقليم، ويقوم رئيس الإقليم بإصدار المرسوم الإقليمي بتعيينهم، مما يعني أن القرار النهائي لتعيينهم بيد رئيس الإقليم، وبرأينا فإن هذا الأسلوب يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على إستقلالية هيئة النزاهة في مواجهة السلطة التنفيذية، لأن مثل هذا التأثير يؤدي إلى فقدان هيئة النزاهة لسياستها التطبيقية ويخل بمبدأ الحيادية الواجب توافرها فيها، ويخل بالأهداف المحددة لعمل الهيئة.

ومن جانبنا نرى من الضرورة إعادة النظر بمسألة تشكيلة مجلس الهيئة وبكيفية تعيينهم، بأن يتكون من مجلس رئاسة الهيئة (رئيس الهيئة ونائبيه أي إضافة نائب ثانى لرئيس الهيئة) من جهة، وأعضاء مجلس الهيئة (المدراء العامون في الهيئة) من جهة أخرى، (إضافة إلى عدد من الخبراء من منتسبي الهيئة أو من خارجها)، ومن ثم إعادة النظر بمسألة إختيارهم وتعيينهم بما يضمن

⁽⁶⁾ ينظر: د. حنان محمد القيسى، مصدر سابق، ص 12-13. و هشام جميل كمال أرحيم، مصدر سابق، ص 20.

⁽⁷⁾ ينظر: إقبال ناجي سعيد العزاوي، مصدر سابق، ص 18.

⁽⁸⁾ ينظر: البند أولًا من المادة (6) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁹⁾ ينظر: البند أولًا من المادة (11) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹⁰⁾ ينظر: البند خامساً من المادة (12) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان - العراق رقم 3 لسنة 2011 المعدل.



استقلالهم استقلالاً تاماً وفعلياً، لكي يقوموا بالمهام المناطق بهم بكل حيادية وفعالية بعيداً عن أي ضغط من اي جهة كانت، وذلك من خلال إيجاد آلية جديدة لإختيارهم وتعيينهم، وبشكل الآتي:

1- بالنسبة لرئيس الهيئة ونائبيه (مجلس الرئاسة)، من الأجر إنطة حق الترشيح إلى مجلس القضاء في الإقليم بدلاً من اللجنة البرلمانية، بأن يتم ترشيح ثلاثة أشخاص أو أسماء من طالبي التعيين لكل من هذه المناصب عن طريق مجلس القضاء⁽¹¹⁾، وفق معايير وشروط وضوابط وألية تراعي فيها الشفافية والكفاءة والمهنية، ومن ثم عرض تلك الأسماء على برلمان كورستان لانتخاب الأفضل منهم بأغلبية ثلثي عدد أعضاء البرلمان، وفي حالة عدم فوز أي من المرشحين بثلثي أصوات أعضاء البرلمان، يعاد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين علىأغلبية الأصوات، وبعد فائزًا من يحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، وبعد ذلك اصدار مرسوم اقليمي بتعيينهم خلال مدة معقولة - خمسة عشر يوماً أو ثلاثين يوماً مثلاً- من تاريخ إنتخابهم، لعدم إطالة مدة إصدار المرسوم، وعند عدم إصدار هذا المرسوم خلال المدة المقررة يعد مصادقاً على هذا الإنتخاب، بمعنى أن يكون هذا المرسوم قراراً كائناً وليس منشأً.

2- بالنسبة للمدراء العامين في الهيئة (أعضاء المجلس)، من الأجر إتخاذ نفس الإجراءات التي اقررناها بخصوص إختيار وتعيين مجلس الرئاسة ما عدا أسلوب الترشيح، بأن يعطي حق الترشيح إلى مجلس الهيئة بدلاً من إعطائه إلى مجلس القضاء، وذلك لأن المدراء العامين هم رؤساء دوائر الهيئة، ومجلس الرئاسة هو الأفضل من غيره لإختيار أكفاء المؤهلات والخبرات لتولي هذه المناصب.

ثانياً: تعيين موظفي الهيئة

بالنسبة لتعيين موظفي هيئة النزاهة، فقد أشار قانون الهيئة بأنه من اختصاص مجلس هيئة النزاهة تحديد ملاكاتها ووضع جدول رواتب موظفيها ومنتسبيها بالتنسيق مع وزارة المالية⁽¹²⁾، كما وقد نص على أنه من اختصاص رئيس الهيئة تعيين وترفيع وضبط موظفي الهيئة بموجب القوانين النافذة⁽¹³⁾، علماً أن القانون النافذ بخصوص تعيين الموظفين في الوظيفة العامة والمسائل المتعلقة بها في إقليم كورستان هو قانون مجلس الخدمة العامة في إقليم كورستان- العراق رقم 7 لسنة 2011⁽¹⁴⁾، وبالرجوع إلى هذا القانون نجد أنه منح مجلس الخدمة العامة في إقليم كورستان وبالتنسيق مع الجهات المختصة أو ذات العلاقة إختصاص "التعيين وإعادة التعيين والترقية في الخدمة العامة وعلى أساس المعايير المهنية والكفاءة وال الحاجة...."⁽¹⁵⁾، كما وقد منح هذا القانون لمجلس الخدمة العامة إختصاص إعداد الهيكل الوظيفي للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وكل مؤسسة فيها وظيفة عامه⁽¹⁶⁾.

يتبيّن مما سبق أنه لم يراع موقع ومكانة هيئة النزاهة في مجال تعيين موظفيها، لأن الهيئة لا تستطيع ان تقوم بتحديد ملاكاتها وتعيين موظفيها بنفسها، بل يجب عليها أن تحدد ملاكاتها بالتنسيق مع الوزارة المالية، كما وقد إشترط عليها بأن يعين موظفيها وفقاً لقوانين النافذة في الإقليم، إلا أن القانون النافذ بهذا الخصوص أي قانون مجلس الخدمة العامة في إقليم كورستان ناط موضع تعيين الموظفين والمسائل المتعلقة بهم بمجلس الخدمة العامة وبالتنسيق مع الجهات المعنية، هذا يعني أن القرار الحاسم بخصوص تعيين الموظفين للهيئة ليس بيد الهيئة، بل بيد مجلس الخدمة العامة، وبدون موافقته لا يمكن الهيئة ان يعين أي موظف بنفسها.

وبحكم أن هيئة النزاهة هي هيئة جديدة نوعاً ما، وهي هيئة متخصصة في الوقت نفسه، وت تكون من مجموعة من الدوائر، وهي تتقسم أيضاً إلى مديريات وأقسام وغرف، وإنطة بها مجموعة من مهام ووظائف في مجالات مختلفة، والتي تحتاج إلى توفير وتوظيف موظفين مؤهلين ومتخصصين لكل هذه الدوائر والمديريات والأقسام لإستكمال هيكليتها الإدارية ولقيام بمهامها المنطة بها، إلا أن ما وفر لها هو عدد غير كافي من الموظفين - عن طريق تعيين ونقل وتنصيب وعقد-، ولم يكن في مستوى إحتياجات الهيئة، وبذلك لم تستطع الهيئة أن تستكملي هيكليتها الإدارية، ولم تستطع ان تفتح كثير من الغرف الضرورية في مركز الهيئة، وكذلك

⁽¹¹⁾ إذ أن ترشيح عن طريق مجلس القضاء يشكل ضماناً لحيادية الشخص واستقلاله، وبالوقت نفسه فإن طبيعة عمل الهيئة فيها كثير من الجوانب القانونية والإجراءات القضائية، فكان ذلك الإختيار أكثر دقة وأفضل أسلوباً ويشكل حالة من الإطمئنان والرضا لدى جميع المكونات السياسية وللمجتمع عموماً، باعتبار ان مجلس القضاء محابي كما يفترض أن يكون. ينظر: أحمد حبيب الخطيب العباسى، هيئة النزاهة في العراق - حكم القانون والبحث عن العدالة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2014، ص.39.

⁽¹²⁾ ينظر: الفقر (2) من البند ثانياً من المادة (9) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹³⁾ ينظر: البند ثانياً من المادة (10) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹⁴⁾ تم نشر هذا القانون في جريدة وقائع كورستان ذي العدد 132 في 11/8/2011.

⁽¹⁵⁾ ينظر: البند أولأ من المادة (7) من قانون مجلس الخدمة العامة في إقليم كورستان- العراق رقم 7 لسنة 2011. علماً أن مجلس الخدمة العامة في الإقليم هو مرتبط بمجلس وزراء إقليم كورستان. ينظر: المادة (2) من القانون نفسه.

⁽¹⁶⁾ ينظر: البند رابعاً من المادة (7) من قانون مجلس الخدمة العامة في إقليم كورستان- العراق رقم 7 لسنة 2011.



لم تستطع أن تفتح فروعات الهيئة في المحافظات والإدارات المستقلة، والمكاتب في الأقضية والمناطق الضرورية، لذلك تحاول الهيئة منذ تأسيسها بشكل مستمر توظيف وتوفير موظفين مؤهلين لها، إلا أنه لم يوفر لها سوى عدد قليل منها، وهذا ما أصبح عائقاً أمام توسيع نشاطات الهيئة، وبالتالي أثر سلباً على فعالية هيئة النزاهة في أداء وظائفها⁽¹⁷⁾.

الفرع الثاني: اعفاء مجلس الهيئة ومعاقبة موظفيها

أولاً: اعفاء رئيس وأعضاء مجلس الهيئة

فيما يتعلق بإعفاء رئيس مجلس الهيئة، أي رئيس الهيئة، فلم يحصن قانون الهيئة من الإعفاء من منصبه، ولكن إشترط لاتخاذ هذا الإجراء تحقيق مجموعة من الشروط وتتبع مجموعة من الإجراءات، حيث نص على أنه للبرلمان استجواب رئيس الهيئة وفقاً لإجراءات استجواب الوزراء، وبعفي الرئيس من منصبه بقرار من البرلمان بأغلبية الثلثين لأعضائه في إحدى الحالات الآتية⁽¹⁸⁾:

- 1- إذا صدر قرار قضائي بات بإدانته بإرتكاب جنائية أو جنحة مخلة بالشرف.
- 2- إذا ثبت التقصير والإهمال الجسيم في أداء مهامه وواجباته.
- 3- إساءة استخدام الصلاحيات.

ولكن قد إشترط هذا القانون أن يصدر قرار الإعفاء في الحالتين (2،3) المشار إليهما أعلاه، بناء على توصية من لجنة تحقيقية تشكل بقرار من البرلمان بأغلبية ثلثي عدد أعضائه، برئاسة رئيس محكمة التمييز في الإقليم وعضوية (2) الثلثين من أقدم أعضاء المحكمة⁽¹⁹⁾. كما وأضاف قانون الهيئة حصانة إضافية لرئيس الهيئة حينما منع إتخاذ الإجراءات القانونية بحقه عند إتهامه بمخالفة فيما يتعلق بأعماله الوظيفية إلا بإذن مسبق من البرلمان⁽²⁰⁾.

وكذلك الحال بالنسبة لنائب رئيس الهيئة والمدراء العامون، فهم لا يتمتعون بحصانة ضد الإعفاء من مناصبهم، إذ نص قانون الهيئة على أنه "يعفى نائب رئيس الهيئة أو أحد المدراء العامين من مناصبهم بمرسوم إقليمي بناء على توصية رئيس الهيئة مشفوعاً بتقرير لجنة تحقيقية يشكلها رئيس الهيئة لهذا الغرض"⁽²¹⁾.

ومن الملاحظ أن هذا النص قد منح القرار النهائي لرئيس الإقليم بخصوص إعفاء نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون من مناصبهم، وهو إخلال واضح بمبدأ إستقلال هيئة النزاهة؛ لأنه يمكن أن يرفض رئيس الإقليم إصدار مرسوم إقليمي بإعفاءهم بالرغم من توصية رئيس هيئة النزاهة وبالاستناد على تقرير اللجنة التحقيقية بإعفاء الشخص الذي تم تحقيق معه من منصبه، الأمر الذي يؤثر على إستقلالية هيئة النزاهة في مواجهة السلطة التنفيذية؛ كونه رئيس الإقليم هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الإقليم.

لذا فمن الأجرى إستبعاد رئيس الإقليم في عملية إعفاء نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون في الهيئة من مناصبهم، وبدلاً من ذلك إتخاذ نفس الإجراءات التي تتخذ في موضوع إعفاء رئيس الهيئة بالنسبة لنائب الرئيس، أما بالنسبة للمدراء العامين فيعطي القرار النهائي لرئيس الهيئة وبالاستناد إلى توصية اللجنة التحقيقية المشكلة لهذا الغرض، مع إعطاء حق الطعن لهم- أي للشخص المعنى- لدى المحاكم الإدارية المختصة.

ثانياً: معاقبة موظفي الهيئة وإعطاء الإذن باتخاذ الإجراءات بحقهم

فيما يتعلق بإجراءات إدارية - إنضباطية- وقضائية ضد موظفي الهيئة، فقد نص قانون الهيئة بأنه " لا يجوز لغير رئيس الهيئة معاقبة موظفيها إدارياً ولا يجوز احتجازهم أو توقيفهم بسبب أفعال تتعلق بوظيفتهم إلا بعد استئذان رئيس الهيئة، ما عدا في حالة

⁽¹⁷⁾ للمزيد من التفاصيل حول هذه المواضيع ينظر: تقارير هيئة النزاهة لإقليم كوردستان- العراق، ومنها: تقرير هيئة النزاهة لسنة 2014، ص 22، وتقرير سنة 2015، ص ص 19 و 81، وتقرير سنة 2016، ص ص 80 و 107، وتقرير سنة 2017، ص ص 112 و 138، وتقرير سنة 2018 ص 22، وتقرير سنة 2019، ص 136، وتقرير سنة 2020، ص 4، وتقرير سنة 2021، ص ص 10 و 11، علماً أن جميع هذه التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني الرئيسي لهيئة النزاهة وعلى الرابط: <https://www.despaky.krd/ku> / تاريخ الزيارة: 2023/8/25.

⁽¹⁸⁾ ينظر: البند ثالثاً من المادة (7) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان - العراق رقم 3 لسنة 2011 المعدل. وقد أحسن المشرع عندما إشترط حصول أغلبية الثلثين لعدد أعضاء البرلمان لإعفاء رئيس الهيئة من منصبه، وهذا قد يشكل ضمانة هامة لاستقلال رئيس الهيئة، لأن منصبه أشد خطورة من الوزراء وهو يتعامل بملف غاية في الخطورة والحساسية.

⁽¹⁹⁾ ينظر: البند سادساً من المادة (7) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽²⁰⁾ ينظر: البند ثالثاً من المادة (7) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽²¹⁾ ينظر: البند ثالثاً من المادة (11) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.



الجنة أو الجنة المشهودة⁽²²⁾. وكان المشرع موفقاً عندما منح هذا الحق لرئيس الهيئة دون غيره، وبهذا يتحقق عنصر من عناصر استقلال الهيئة.

المطلب الثاني: الإستقلال الإداري والمالي لهيئة النزاهة

نقسم هذا المطلب على فرعين، نخصص الفرع الأول للحديث عن الإستقلال الإداري لهيئة النزاهة، ونخصص الفرع الثاني للحديث عن الإستقلال المالي لهيئة النزاهة.

الفرع الأول: الإستقلال الإداري

يتمثل هذا المظهر من مظاهر الإستقلال لهيئة النزاهة كجهة رقابية متخصصة في أداء الوظائف والمهام المهنية المنصوص عليها في قانونها، ولا يجوز لأية جهة التدخل في عملها أو التأثير عليها بأي شكل من الأشكال، ومهما كان شكل أو حجم ذلك التدخل، فهي جهة مستقلة يحكمها القانون، تدير نفسها بنفسها وفقاً لقوانينها وأنظمتها الداخلية⁽²³⁾، أي أن تكون الإختصاصات الإدارية كاملة بيد هذه الهيئة من دون تدخل غير مبرر من أية سلطة أو جهة أخرى، لأن تدخل الجهات الخاضعة لرقابتها في شؤونها الإدارية يعد إنفاساً من إستقلاليتها يحول الإستقلال الكامل إلى إستقلال جزئي في حقيقته ومعناه، كما ويجب أن تكون لها حرية في أنظمتها الداخلية لتنظيم شؤونها الإدارية من دون تدخل من السلطات أو جهات أخرى، فضلاً عن ما تقدم لابد - لضمان الإستقلال الإداري - من إعطاء هذه الهيئات هامش من الحرية للإطلاع على وثائق الجهات الخاضعة لرقابتها، وأن تسخر لها أحدث الوسائل الضرورية لممارسة مهامها، ومنحها الحرية الالزامية في إعداد التقارير التي تنتج عن ممارستها لمهامها المتعددة، لكي تسير هيئة النزاهة أحدث التطورات التي بلغتها الأجهزة الرقابية في الدول الحديثة، لجعلها أجهزة رقابية متطورة وتنتهج أحدث الأساليب في الرقابة على أعمال الإدارية وتزويد السلطة التشريعية وباقى المؤسسات في الدولة بمعلومات مفيدة، وذلك للمحافظة على المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي⁽²⁴⁾.

يما يتعلق بموقف قانون هيئة النزاهة حول الإستقلال الإداري للهيئة - كما بينا - فقد نص في المادة (2) منه على أن الهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية وإستقلال إداري، ويتبين من هذا النص:

أولاً: إن هيئة النزاهة تتمتع بالشخصية المعنوية، ويتربّ على تتمتعها بالشخصية المعنوية نتائج مهمة أهمها: ثبوت الأهلية وهي صلاحية الشخص المعنوي لاكتساب الحق والتحمّل بالإلتزام، أي ان الهيئة تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملزماً بالصفة الشخص الطبيعى وذلك في الحدود التي يقرّرها القانون، وأن تكون لها ممثل يعبر عن إرادتها، وذمة مالية مستقلة خاصة بها، وحق التقاضي⁽²⁵⁾.

ثانياً: يتبيّن من هذا النص ونصوص أخرى من قانون الهيئة أن هيئة النزاهة تتمتع بالإستقلال الإداري (الإستقلال الوظيفي)، وقد إهتم هذا القانون إلى حد كبير بهذا المظهر من مظاهر الإستقلال، إذ يتيح هذا المظهر للهيئة فرصة القيام بوظيفتها وفقاً للإختصاصات المنوحة لها من دون وجود رقابة إدارية عليها، أي من دون حاجة للرجوع إلى إذن من جهة معينة للقيام بها، وبمعنى آخر أن منتبى الهيئة وكل حسب اختصاصه مستقلون في أداء مهامهم المنصوص عليها في قانون الهيئة لا سلطان عليهم في أداء هذه المهمة لغير القانون، ولا يجوز لأي جهة التدخل أو التأثير على أداء الهيئة لمهامها، وهذا يعني أن الهيئة تدير نفسها بنفسها وفقاً لقانونها.

وقد وضع قانون الهيئة ضمانات كثيرة التي تكفل الإستقلال الوظيفي للهيئة، حتى تقوم بوظيفتها بصورة مستقلة، ومن هذه الضمانات: إعطاء حرية للهيئة في وضع واصدار النظام الداخلي الخاص بالهيئة لتنظيم شؤونها الإدارية، ووضع خطة عمل الهيئة، من دون تدخل من السلطات أو جهات أخرى، أي من دون ان تحتاج للمصادقة عليها من قبل أي جهة أخرى في الدولة⁽²⁶⁾، كما وقد منح هذا القانون للهيئة إختصاص وضع الأنظمة والتعليمات والآليات وقواعد لتنظيم مجالات متعددة لغرض الوقاية من الفساد

⁽²²⁾ ينظر: المادة (22) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽²³⁾ ينظر: د. حيدر طالب محمد علي و رحيم حسن العكيلي و بلال عبد الحي علي، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والإتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2012، ص 215.

⁽²⁴⁾ ينظر: د. حنان محمد القيسى، مصدر سابق، ص 10-11.

⁽²⁵⁾ ينظر: عبد الباقى البكرى و زهير البشير، المدخل لدراسة القانون، ط 2، شركة العاشر لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010، ص 298 وما بعدها. و حسين محي الدين طه ماس، الشخص المعنوي في القانون والقضاء العراقيين، مكتبة يادگار، السليمانية، 2017، ص 16. وكذلك ينظر المادة 48 من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل.

⁽²⁶⁾ ينظر: الفقرة (2 و 3) من البند ثانياً من المادة (9) من قانون هيئة النزاهة رقم 3 لسنة 2011 المعدل.



ومكافحته⁽²⁷⁾، وأيضاً حق مراقبة مدى نزاهة القرارات والأعمال المنفذة أو الأعمال المتخذة في القطاع العام، كما ومنح الهيئة ومحقيها الحرية للإطلاع على المستندات والوثائق الجهات الخاضعة لرقابتها، مما ترى الهيئة ضرورة الإطلاع عليها لأغراض الرقابة، بما فيها السرية، مهما كانت درجة كتمانها، ويجب تسهيل مهمة دخول محققى الهيئة إلى الدائرة المعنية مع الأجهزة التي تقتضيها طبيعة عملهم وتوفير الحماية لهم ولا يجوز تجريدهم من الأجهزة المتعلقة بأعمالهم، وأيضاً الحرية الالزمة في إعداد التقارير التي تنتج عن ممارستها لمهامها المتعددة⁽²⁸⁾.

الفرع الثاني: الإستقلال المالي لهيئة النزاهة

يتمثل الإستقلال المالي لهيئة النزاهة في وجود موازنة مستقلة ضمن الموازنة العامة للدولة، إذ يفترض أن تكون لها سلطة كاملة في إعداد ميزانيتها وتقدير احتياجاتها بنفسها من دون أي تدخل من السلطة التنفيذية ومن ثم مصادقتها مباشرة من السلطة التشريعية، وكذلك تتفيد بنود تلك الميزانية بنفسها وبحريه دون وجود تأثيرات عليها من أية جهة بشرط إستعمالها ضمن الغرض المخصص لها لضمان مبدأ المشروعية⁽²⁹⁾.

فيما يتعلق بموقف قانون هيئة النزاهة، وجدنا أنه نص في المادة (2) منه على أن الهيئة تتمتع بإستقلال مالي ولها ميزانية مستقلة، إلا أن هذا القانون قد يشترط - في نص آخر - على مجلس الهيئة في ممارسة اختصاصه في إعداد موازنة الهيئة التنسيق مع وزارة المالية⁽³⁰⁾، أي يجب على مجلس الهيئة أن يقوم بإعداد الموازنة السنوية للهيئة ومن ثم إرسالها إلى وزارة المالية لدراستها وتوحيدها ضمن موازنة الدولة. والسؤال الذي يثار هنا هل يُعد تدخل الوزارة المالية في إعداد الموازنة الخاصة بـهيئة النزاهة إخلالاً بإستقلاليتها أم لا ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل إنقسم الباحثين على إتجاهين متباينين، وكما يأتي:

الاتجاه الأول: يرى أنصار هذا الإتجاه بأن دراسة الوزارة المالية للموازنة التي يتم إعدادها من قبل هيئة النزاهة لا يدخل بإستقلالية الهيئة من الناحية المالية، وذلك لأن دراسة الموازنة هو من صميم عمل الوزارة المالية كي تستطيع من خلالها إعداد موازنة تتناسب مع عمل الهيئة والخططة المالية التي تقررها الدولة، بالإضافة إلى أن مشروع الموازنة العامة سيتم تقديمها إلى السلطة التشريعية لدراسته والتوصيات عليه لإقراره، وهذا دليل كافٍ على عدم تأثير السلطة التنفيذية على عمل الهيئة، وبالتالي فإن هذا الأمر لا يدخل بإستقلاليتها⁽³¹⁾.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الإتجاه بأن الإستقلال المالي يتم تحقيقه للهيئات الرقابية المتخصصة ومن ضمنها هيئة النزاهة عندما تقوم هذه الهيئة بإعداد ميزانيتها بنفسها وإعتمادها مباشرة من السلطة التشريعية دون تدخل من السلطة التنفيذية والمنتقلة في وزارة المالية، كما ويجب أن تكون للهيئة إختصاص كامل في تتنفيذ الميزانية المقررة لها وإستعمالها دون الخضوع لأية موافقة أو رقابة من مجلس الوزراء أو وزارة المالية بشرط إستعمالها ضمن الغرض المخصص لها لضمان مبدأ المشروعية⁽³²⁾، إذ يتيح هذا الاستقلال للهيئة حرية التصرف القانوني ودعم تنفيذ القرارات من دون إعاقة تفرضها طبيعة العلاقات الإدارية السائدة في الدولة، فإذا لم يكن بيد الهيئة الأموال الكافية المخصصة سلفاً فإن قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ مشاريعها ستكون محدودة ومرتبطة بموافقة سلسلة

⁽²⁷⁾ ينظر: الفقرة (7 و 9) من البند ثالثاً من المادة (10) من قانون هيئة النزاهة رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽²⁸⁾ ينظر: الفقرة (1 و 2) من البند عاشرأً من المادة (5) والبند أولأً من المادة (13) من قانون هيئة النزاهة رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽²⁹⁾ ينظر: علي عبد العباس نعيم، الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية الإتحادي في العراق - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2014، ص17.

⁽³⁰⁾ ينظر: الفقرة 1 من البند ثانياً من المادة (9) من قانون هيئة النزاهة رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽³¹⁾ ينظر: إبراهيم حميد كامل، الإختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2013، ص32. و هشام جميل كمال أرجيم، مصدر سابق، ص21.

⁽³²⁾ ينظر: أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2016، ص549-550. و. د. أحمد طلال عبد الحميد البدرى، إستراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية(دراسة مقارنة)، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص437.



مراجع قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى التردد في إتخاذها، فالاستقلال المالي يتيح حرية الحركة والتصرف بسرعة لسد النواقص والثغرات والتحديد الملائم للحاجات⁽³³⁾.

ونحن نميل لتأييد الإتجاه الثاني، الذي يرى أن تدخل وزارة المالية في إعداد ميزانية الهيئة يخل بـاستقلالية الهيئة، لأن وزارة المالية قد تعدل الميزانية الخاصة بالهيئة بالتحفيض وهذا سيؤثر بطبعية الحال على إستقلال الهيئة ويعرقل تنفيذ إستراتيجياتها ومهامها، وبذلك يكون الإستقلال المذكور - في قانون الهيئة - متحقق في نطاق القانون أكثر منه في نطاق الواقع.

ومن جانبنا نرى من الضرورة أن يكفل الإستقلال المالي التام للهيئة من خلال منح الهيئة إختصاص إعداد ميزانيتها بنفسها، وإرسالها إلى وزارة المالية لإدراجهما كما وردت من الهيئة دون تعديل فيها، مع إعطاء الحق للوزارة بتسجيل ملاحظاتها على تلك الموازنة كتقرير ملحق بها، لإنسجامها مع الموازنة العامة لإقليم، ومن ثم إرسالها إلى البرلمان لإقرارها، وان تودع مبالغها في حساب خاص باسم هيئة النزاهة في المصادر المعتمدة في الإقليم، وكذلك إعطاء إختصاص كامل للهيئة في تنفيذ بنود تلك الميزانية وإستعمالها دون أن تحتاج لموافقة أية جهة لتحقيق الإستقلال المذكور للهيئة في نطاق القانون وفي نطاق الواقع أيضاً.

وفيما يتعلق برواتب موظفي ومنتسبي الهيئة، فقد نص قانون الهيئة بأنه من إختصاص مجلس الهيئة وضع جدول رواتب موظفيها ومنتسبيها بالتنسيق مع وزارة المالية⁽³⁴⁾. وهذا يعني بأنه ليس بإمكان الهيئة وضع جدول رواتبهم منفرداً، بل يحتاج إلى موافقة وزارة المالية، عليه نجد من الضرورة أن تكون الوزارة المالية متعاوناً مع الهيئة لتقرير الرواتب والمخصصات لموظفي ومنتسبي الهيئة بالمستوى التي تساعدهم على القيام بالمهام المنطاب بهم بكل أمانة وحيادية وموضوعية لغرض تحقيق هدف الهيئة المتمثل في الوقاية من الفساد ومكافحته.

أما بالنسبة لمخصصات موظفي الهيئة، فقد أشار قانون الهيئة إلى أن يمنحك موظفو الهيئة عدا المدراء العاملون وأصحاب الدرجات الخاصة ما يتقاضاه موظفو ديوان الرقابة المالية من مخصصات وفق قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان-العراق رقم (2) لسنة 2008⁽³⁵⁾، وعند الرجوع إلى قانون ديوان الرقابة المالية نجد فيه أنه من إختصاص مجلس الرقابة المالية منح موظفي ديوان الرقابة المالية في الإقليم مخصصات متعددة التي تتمثل في مخصصات (رقابية، خطورة ومهام خاصة، الموقع الجغرافي، منع ممارسة المهنة خارج أوقات الدوام الرسمي) بـنسبة مختلفة⁽³⁶⁾، وهذا يعني أن المشرع لم يحدد مبالغ مخصصات لموظفي في صلب قانون الديوان، بل منح لمجلس الديوان تقديرها حسب طبيعة عملهم وعلى أساس المعايير المحددة في القانون المذكور وبشرط أن لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد فيه.

يتبيّن مما تقدم أن المشرع الكوردي لم يكن موقفاً في تنظيم هذا الموضوع، حيث أشار إلى أن يمنحك موظفو الهيئة ما يتقاضاه موظفو ديوان الرقابة المالية من مخصصات بصورة عامة، في حين أن مبلغ مخصصات الذي يمنحك موظفي الديوان لم يحدد أصلاً في صلب قانون الديوان، بل مجلس الديوان هو الذي يقرر ويقدر مبلغ المخصصات لهم وحسب طبيعة عملهم التي تختلف عن طبيعة عمل موظفي الهيئة، وبالتالي بإمكانه أن يزيد من هذه المبالغ أو يقل منها من حين إلى آخر، وهذا لا يمكن القياس عليها، لذا وكان الأجر للمشرع بأن يمنحك مجلس الهيئة إختصاص منح مخصصات لموظفي الهيئة وبنسبة مبالغ مختلفة حسب طبيعة عملهم في صلب قانون الهيئة، بدلاً من معالجته بهذا الشكل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قانون الموازنة العامة لإقليم كوردستان - العراق لسنة 2013 رقم 1 لسنة 2013⁽³⁷⁾، هو آخر قانون للموازنة العامة في الإقليم، إذ لم يصدر بعده قانون الموازنة العامة فيه، وهو ما يعبّر له، علمًاً بأن النص الوحيد فيما يتعلق بهيئة النزاهة في هذا القانون هو البند ثانياً من المادة (26) الذي نص على أنه "يُنْبَغِي خَلَال دُورَة الِإِنْتِخَابِيَّة لِلدوْرَةِ الِإِنْتِخَابِيَّةِ

⁽³³⁾ ينظر: د. حنان محمد القيسي، مصدر سابق، ص 12.

⁽³⁴⁾ ينظر: الفقرة (1) من البند ثانياً من المادة (9) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽³⁵⁾ ينظر: البند أولأً من المادة (21) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽³⁶⁾ ينظر: المادة (15) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان-العراق رقم (2) لسنة 2008. المنشور في جريدة وقائع كوردستان ذي العدد 86 في 26/5/2008. حيث نصت على أنه: أولأً: للمجلس - أي مجلس الرقابة المالية - من موظفي الديوان- أي ديوان الرقابة المالية في الإقليم- المخصصات الآتية: 1- مخصصات رقابية لا تتجاوز نسبتها عن(50%) من راتب الموظف. 2- مخصصات خطورة ومهام خاصة لا تتجاوز نسبتها (75%) من الراتب للموظفين الذين يقumen بمهام الرقابة والتدقيق ويتعرضون للمخاطر أثناء عملهم. 3- مخصصات الموقع الجغرافي لا تتجاوز (30%) من الراتب. 4- مخصصات منع ممارسة المهنة خارج أوقات الدوام الرسمي لا تتجاوز نسبتها (50%) من الراتب. ثانياً: المخصصات اعلاه ليس لها علاقة بالمخصصات الممنوحة لباقي الموظفين بشكل عام.

⁽³⁷⁾ نشر هذا القانون في جريدة وقائع كوردستان ذي العدد 158 في 3/3/2013.



الثالثة للبرلمان: ثانياً: تشكيل هيئة النزاهة في الإقليم وفقاً لقانون هيئة النزاهة رقم 3 لسنة 2011، هذا يعني أنه لم تشكل هيئة النزاهة وقت صدور هذا القانون، لذا وبسبب عدم وجود الميزانية المستقلة للهيئة، فإنها تعتمد على ما تخصص لها من موارد مالية من قبل السلطة التنفيذية في الإقليم(وزارة المالية ومجلس الوزراء)، إلا أنه وبوجه الأزمة المالية التي وقعت في الإقليم لم يخصص للهيئة واقعياً منذ تأسيسها موارد مالية تلتاء مع حجم المعضلة التي تتعامل معها، إذ يُخصص لها ما يكفي لمواجهة دفع رواتب موظفيها وبعض النفقات التشغيلية كمؤسسة إدارية، في حين يهمل منها موارد مالية لمواجهة عملياتها التحقيقية والوقائية في مواجهة الفساد، وهذا قد أثر سلباً على أداء الهيئة لمهامها بصورة فعالة⁽³⁸⁾.

وأخيراً يجب أن نشير إلى أنه بموجب المادة ثانياً من قانون هيئة النزاهة أن الهيئة تخضع لرقابة برلمان كورستان، وهي رقابة برلمانية، إذ بموجبها يراقب البرلمان الهيئة في أداء مهامها، فإذا ما حادت عنها أو تجاوزتها، فإن البرلمان يملك محاسبتها، ويتخذ الإجراء المناسب في ذلك بها⁽³⁹⁾، إلا أن هذا لا يتعارض مع مبدأ استقلالية الهيئة، لأن الرقابة ليست قيداً يذكر عن أعمال الهيئة وإنما هي ضرورة أشار إليها القانون لضمان عدم استبداد الهيئة وشعورها المستمر بوجود رقيب يمثل الشعب يراقب عملها ويحاول ضمان ممارسة اختصاصها على وفق الإختصاصات المنوحة لها⁽⁴⁰⁾، علماً بأن خضوع الهيئة للبرلمان لا يعني إرتباطها به، فإرتباط الهيئة بالبرلمان يعني تابعة له وهذا لا يمكن تصوره، لذلك كان المشرع موفقاً عندما نص في قانون الهيئة بعدم إرتباطها بأية جهة، فهي هيئة مستقلة تدير نفسها لا سلطان عليها غير القانون، كي تستطيع أداء عملها بحيادية تامة أثناء ممارسة مهامها الوظيفية.

بالإضافة إلى خضوع هيئة النزاهة لرقابة البرلمان، فإنها تخضع لنوعين آخرين من الرقابة وهما:

أولاً: الرقابة القضائية، إن هيئة النزاهة كمؤسسة وكأعمالها تخضع لغيرها من الجهات الحكومية للرقابة القضائية تبعاً لمبدأ الولاية العامة للقضاء عندما تكون طرفاً في أي نزاع قضائي⁽⁴¹⁾، كما وقد تمارس محقق الهيئة عملهم التحري والتحقيقي تحت إشراف قضاة التحقيق في الجرائم الدالة في اختصاصها⁽⁴²⁾، إلا أن هذا لا يمس بأي حال من إستقلاليتها، لأن تقرير الرقابة القضائية بجانب الرقابة البرلمانية أصبحت من الأمور المستقرة في النظم الدستورية الحديثة كونها تمثل دعائم مبدأ المشروعية وسيادة القانون⁽⁴³⁾.

ثانياً: الرقابة المالية، إن هيئة النزاهة تخضع من الناحية المحاسبية والمالية لرقابة ديوان الرقابة المالية في الإقليم، إذ من مهام ديوان الرقابة المالية رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات مؤسسات ودوائر الإقليم، وأية جهة أخرى يقرر برلمان كورستان إخضاعها إلى رقابة الديوان في قوانين تأسيسها⁽⁴⁴⁾، وبما أن هيئة النزاهة من دوائر الإقليم التي تصرف بالاموال العامة انفاقاً طبقاً لموازنتها، فهي تخضع لرقابة وتدقيق الديوان بموجب الإختصاصات المنوحة له، كونه الجهاز الأعلى للتدقيق المالي والحسابي في الإقليم، إضافة إلى ذلك فقد أكد قانون هيئة النزاهة في الإقليم على هذا النوع من الرقابة حيث نص على أنه " تخضع حسابات الهيئة للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية"⁽⁴⁵⁾.

⁽³⁸⁾ ينظر: الصفحة (1) من تقرير هيئة النزاهة لإقليم كورستان- العراق لسنة 2014.

⁽³⁹⁾ ينظر: د. احمد مجيد فليفل الجنابي، الإختصاص النوعي لهيئة النزاهة في العراق، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021، ص157.

⁽⁴⁰⁾ ينظر: إبراهيم حميد كامل، مصدر سابق، ص32. وأيد هادي ناجي الموسوي، خصوصية التحقيق الجزائري أمام هيئة النزاهة: رسالة الدبلوم العالي، كلية القانون، جامعة بغداد، 2018، ص40.

⁽⁴¹⁾ ينظر: المادة (100) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، والتي تنص " يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن". والمادة (5) من قانون السلطة القضائية لإقليم كورستان- العراق رقم 23 لسنة 2007، التي تنص على أن " تسرى ولاية المحاكم على جميع الأشخاص طبيعية ومعنى و بما في ذلك الحكومة، وتحتخص بالفصل في منازعات والجرائم كافة". وكذلك ينظر: المادة (13) من قانون مجلس الشورى لإقليم كورستان- العراق رقم 14 لسنة 2008.

⁽⁴²⁾ ينظر: البند ثالثاً من المادة (5) والبند رابعاً من المادة (13) من قانون هيئة النزاهة رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁴³⁾ ينظر: د. إسماعيل صعاصع غيدان البديري و صادق محمد علي، مظاهر إستقلال الهيئات المستقلة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد (1)، السنة (8)، 2016، ص250.

⁽⁴⁴⁾ ينظر: المادة (4) والمادة (10) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان - العراق رقم 2 لسنة 2008.

⁽⁴⁵⁾ ينظر: المادة 23 من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

المبحث الثاني: علاقة هيئة النزاهة بالمؤسسات العامة في الإقليم

إن المبدأ الأساس الذي يحكم علاقة هيئة النزاهة بغيرها من المؤسسات الحكومية، هو مبدأ الإستقلال، كونها جهازاً حكماً مستقلاً، وهذا ما أكدته قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011، إلا أن هذا الإستقلال لا يعني الإنفصال التام لتلك الهيئة وعزلتها عن السلطات الإقليم وأجهزته الأخرى، فهيئة النزاهة كجهاز مستقل تخضع في علاقتها مع غيرها من الأجهزة الأخرى إلى القواعد العامة التي تحكم العلاقة بين أي جهتين حكوميتين أو أكثر، ولما كان هدف هيئة النزاهة الأساس هو الوقاية من الفساد الوظيفي ومكافحة، فإن هذا الهدف لا يمكن بلوغه مالم تكن للهيئة علاقة وتنسق مع كافة تشكيلات الإقليم باعتبارها جزء لا يتجزأ من أجهزته⁽⁴⁶⁾، وبذلك سنبحث هذه العلاقة ضمن مطلبين: نخصص الأول لعلاقة هيئة النزاهة بالسلطات العامة في الإقليم، ونخصص الفرع الثاني لعلاقة هيئة النزاهة بالأجهزة الرقابية المتخصصة.

المطلب الأول: علاقة هيئة النزاهة بالسلطات العامة في الإقليم

من خلال هذا المطلب سنحاول أن نسلط الضوء على العلاقة بين هيئة النزاهة والسلطات الرئيسية في الإقليم كالتشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك تباعاً في الفروع ثلاثة:

الفرع الأول: علاقة هيئة النزاهة ببرلمان كوردستان

تنسم طبيعة عمل السلطة التشريعية بصورة عامة بجانبين مما تشرع القوانين والرقابة على حسن تنفيذها من قبل الجهات المعنية، إلا أنه نظراً لكثره المهام الملقاة على عاتقها، بالإضافة إلى أن العمل الرقابي يتطلب كادر فني متخصص بسبب تشعب وتعقد الوظيفة العامة، لذا فقد اوكلت جزء من هذا العمل إلى هيئات رقابية مستقلة ومتخصصة لتتولى بها⁽⁴⁷⁾. وبخصوص العلاقة بين هيئة النزاهة وبرلمان الكوردستان تظهر بصورتين: أما بشكل علاقة رقابية متبادلة بين الطرفين، أو بشكل علاقة تعاونية بينهما، سنبيّنها في النقاط الآتية:

أولاً: علاقة رقابية متبادلة بين هيئة النزاهة والبرلمان

ان المقصود بعلاقة رقابية متبادلة بين هيئة النزاهة والبرلمان هو الإنزام المتبادل بينهما بالواجبات التي يفرضها القانون على إداراتها تجاه الأخرى، وليس المقصود منها تلك الرقابة الإدارية التدريجية التي تظهر في المركزية الإدارية، إذ لا تخضع أيًّا منها للأخر خصوصاً رئاسياً، لذا فإن العلاقة الرقابية بين هيئة النزاهة والبرلمان توصف على أنها متبادلة⁽⁴⁸⁾.

بالنسبة لرقابة برلمان الإقليم على هيئة النزاهة، وبسبب عدم وجود دستور خاص بالإقليم، وعدم ذكر الهيئات الرقابية في الإقليم في صلب الدستور العراقي لسنة 2005، فإن البرلمان - أي برلمان الإقليم - هو صاحب الإختصاص في إسناده هذه الهيئة، وبالتالي له حرية كاملة في كيفية معاملته مع الهيئات الرقابية - ومن ضمنها هيئة النزاهة. من حيث كيفية تنظيمها ومكانها وإختصاصاتها في حالة إسنادها، وكذلك في تعديل أحكامها وحتى إلغاءها، وكل ذلك حسب طبيعة الحكم السائد فيه، وهذا يعني أن كل هذه الأمور بيد برلمان كوردستان، وقد نظم البرلمان عمل هذه الهيئة عن طريق تشريع قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان - العراق رقم 3 لسنة 2009، إذ نص هذا القانون في المادة (2) منه على أن تخضع هيئة النزاهة لرقابة البرلمان، وكذلك نص النظام الداخلي لبرلمان كوردستان - العراق على أن " يعد البرلمان أعلى سلطة تشريعية ورقابية في الإقليم، والمرجع السياسي والقانوني، ويمارس الإختصاصات المشار إليها في هذا النظام والقوانين النافذة ذات العلاقة"⁽⁴⁹⁾.

⁽⁴⁶⁾ ينظر: د. زياد ناظم جاسم و د. محمد حسن مرعي، هيئة النزاهة ودورها في الإجراءات الجنائية الخاصة بجريمة الكسب غير المشروع، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص30.

⁽⁴⁷⁾ يطلق على السلطة التشريعية في العراق ومصر مجلس النواب، وفي فرنسا الجمعية الوطنية، وهذه التسميات مجتمعة تعني التعبير عن الهيئة التمثيلية المنتخبة من قبل الشعب في الأنظمة الديمقراطيّة الثنائيّة، أو يطلق عليها تسمية (البرلمان). كما هو في إقليم كوردستان. وهذه التسمية ذات أصول فرنسيّة وتعني احتمام عدد من الأشخاص حول أمور تتعلق بالبحث والاستشارة. ينظر: محمد رعد محمد التميمي، دور الهيئات الرقابية في الحد من الهدر في المال العام/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020، ص 116 - 117.

⁽⁴⁸⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي مصدر سابق، ص118.

⁽⁴⁹⁾ ينظر: البند أولاً من المادة (2) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان - العراق، الذي تم تصديقها من قبل برلمان كوردستان بتاريخ 17/7/2018، والمنشور في جريدة وقائع كوردستان بالعدد (228) في 26/8/2018. وقد عدل هذا النظام بموجب التعديل الأول للنظام الداخلي لبرلمان كوردستان - العراق بتاريخ 9/9/2019، والمنشور في جريدة وقائع كوردستان بالعدد (242) في 31/10/2019.

إن رقابة برلمان كورستان تشمل كل مؤسسات الإقليم ومفاصله، وقد حدد النظام الداخلي لبرلمان كورستان الوسائل الرقابية التي يل جأ إليها البرلمان عند ممارسة مهامه الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة عموماً ومن ضمنها هيئة النزاهة⁽⁵⁰⁾، وهذه الوسائل هي (السؤال، وطرح موضوع عام للمناقشة، والإستجواب، والتحقيق، وسحب الثقة، وطلب المناقشات)⁽⁵¹⁾. ويمارس البرلمان عمله الرقابي من خلال اللجان المختلفة كاللجان الدائمة⁽⁵²⁾، وهي تقوم كل منها في نطاق اختصاصاتها بالمتابعة والتحقيق والزيارات الميدانية في كل مؤسسات الإقليم ومفاصله⁽⁵³⁾، أو من خلال اللجان الخاصة، أي اللجان المؤقتة التي تشكل من قبل البرلمان عند الإقتضاء لغرض إعداد تقرير حول موضوع معين، ولهذه اللجان الخاصة أيضاً القيام بأعمال المتابعة والتقصي وتقسي الحقائق حول تفاصيل المواضيع المكلفة بها في جميع المؤسسات المعنية⁽⁵⁴⁾.

يتبيّن لنا أن جميع النصوص القانونية التي مر ذكرها سواء في النظام الداخلي للبرلمان أو في قانون هيئة النزاهة، تؤكّد على وجود رقابة البرلمان على هيئة النزاهة، كما أن هنالك نصوصاً أخرى تمثل وسائل رقابية أخرى تعزز من ذلك الإختصاص الرقابي للبرلمان على هذه الهيئة، منها ما يتعلّق بتعيين وإقالة (إعفاء) رئيس هيئة النزاهة⁽⁵⁵⁾.

وفيما يتعلّق بالتقارير الدورية التي ترفعها هيئة النزاهة إلى البرلمان كل ستة أشهر أو كلما إقتضت الحاجة والتي تتضمّن نشاطات الهيئة وموجزاً عن القضايا التي تم التحقيق فيها والتي تم حفظها أو غلقها والتي تمت إحالتها إلى المحاكم⁽⁵⁶⁾، فإنّها تعتبر من الوسائل التي تشير بوضوح إلى خضوع هيئة النزاهة للبرلمان.

أما فيما يتعلّق بتعيين وإقالة (إعفاء) رئيس هيئة النزاهة، فأشرنا إليها سلفاً، ولتجنب التكرار لا نخوض إليها هنا.

أما بالنسبة لرقابة هيئة النزاهة على برلمان كورستان، ونظراً لأن الهدف الذي يسعى الهيئة تحقيقه هو المصلحة العامة، فهي رقيب على البرلمان كمؤسسة وعلى نواب البرلمان في نطاق اختصاصات الهيئة، إذ يجب عليه كمؤسسة إستجابة للهيئة في حالة وجود قضية فساد فيه، وان يقدم للهيئة بناءً على طلبها وبدون تأخير، المعلومات والإيضاحات والمستندات والوثائق التي تخص القضية التي يراد التحري أو التحقيق فيها للإطلاع عليها⁽⁵⁷⁾.

أما بالنسبة لرقابة الهيئة على نواب البرلمان في موضوع الكشف في المصالح المالية، يخضع كل من رئيس البرلمان ونائبه والسكرتير والأعضاء إلى رقابة الهيئة⁽⁵⁸⁾، وهو مكلفون بتقديم إقرار الكشف عن الذمة المالية إليها لغرض دراسته من أجل الوقوف على كل زيادة في أمواله أو أموال زوجه أو أحد أولاده التابعين له⁽⁵⁹⁾، وفي حالة عدم تقديم إقرار الكشف بالصورة التي حددت القانون، أو في حالة حصول زيادة كبيرة في أموالهم أو أموال أزواجهم أو أولادهم التابعين لهم، التي لا تتناسب مع مواردهم المشروعة، وعجزهم عن تسيبيه بسبب مشروع، تتخذ الإجراءات القانونية بحقهم وتحرك الدعوى الجزائية ضدهم⁽⁶⁰⁾.

⁽⁵⁰⁾ ينظر: المادة (76) من النظام الداخلي لبرلمان كورستان – العراق المعدل، التي نصت على أن "يشمل جميع إجراءات رقابة البرلمان رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس المفوضية والهيئات المستقلة".

⁽⁵¹⁾ ينظر: المواد (41، 44، 49، 58، 66، 68، 69، 70، 71، 74، 76) من النظام الداخلي لبرلمان كورستان – العراق المعدل.

⁽⁵²⁾ وقد أشار النظام الداخلي لبرلمان كورستان على ضرورة قيام البرلمان بتشكيل اللجان الدائمة من بين أعضائه خلال مدة (25) خمسة وعشرين يوماً من تاريخ إنتهاء أول جلسة للبرلمان بأصوات أغلبية الحاضرين في البرلمان، وعدها (19) لجنة، ومنها: لجنة الشؤون القانونية، ولجنة النزاهة وشؤون البرلمان والشكوى وغيرها. ينظر: المادتان (28، 29) من النظام الداخلي لبرلمان كورستان – العراق المعدل. وهذه اللجان الدائمة بدورها تستطيع أن تشكل اللجان الفرعية من بين أعضائها لتتولى مهام محددة، وتنتهي أعمال هذه اللجان الفرعية بانتهاء تلك المهام المحددة. ينظر: البند أولاً من المادة (30) من النظام الداخلي لبرلمان كورستان – العراق.

⁽⁵³⁾ ينظر: المادة (41) من النظام الداخلي لبرلمان كورستان – العراق المعدل.

⁽⁵⁴⁾ ينظر: المادتان (44، 43) من النظام الداخلي لبرلمان كورستان – العراق المعدل.

⁽⁵⁵⁾ ينظر: البند أولاً من المادة (6) والبند ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة (7) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁵⁶⁾ ينظر: البند رابعاً من المادة (10) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁵⁷⁾ ينظر: الفقرة (3) من البند عاشرأ من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁵⁸⁾ إضافة إلى ذلك يشمل الكشف عن المصالح المالية أي شخص آخر تابع للسلطة التشريعية وترى الهيئة ضرورة شموله بقرار الكشف المالي، وفقاً لتعليمات تصدر لهذا الغرض. ينظر: المادة (5/ ثالثاً/ 3 ب و ك) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁵⁹⁾ الأولاد التابعون: هم أولاد المكلف القاصرين وغير المتزوجين وأولاد المتزوجين غير المستقلين من الناحية المالية عنه. ينظر: البند ثالثاً من المادة (1) من تعليمات الكشف عن الذمة المالية رقم (2) لسنة 2016 الصادرة من قبل هيئة النزاهة والمنشورة في جريدة وقائع كورستان المرقم (205) في 14/11/2016.

⁽⁶⁰⁾ ينظر: المواد (14 إلى 20) من قانون الهيئة رقم 3 لسنة 2011.



أما العلاقة الأخرى المتمثلة بالجانب الرقابي لهيئة النزاهة على السلطة التشريعية فقد أكد عليها قانون هيئة النزاهة وهي رقابة الهيئة على رئيس البرلمان ونائبه وسكرتير البرلمان وأعضاءه وكذلك العاملين في السلطة التشريعية في حالة تورطهم بجرائم الفساد الداخلة في اختصاصها النوعي، حيث ألزم القانون هيئة النزاهة عند ورود الإخبارات والمعلومات والشكوى إليها بخصوص تورطهم بجرائم الفساد، القيام بعملية التحري وإجراء التحقيقات الأولية الالزمة. عن طريق محققين الهيئة أو بواسطة التحريين. وذلك للتأكد من مدى صحتها، فإذا ثبت لديها صحة الشكوى أو الإخبار (المعلومة)، وتبين من وجود جريمة ما ونسبتها إلى شخص ما منهم وجب عليها عرضها على محكمة التحقيق بلا تأخير⁽⁶¹⁾، ومن ثم إجراء التحقيق فيها عن طريق محققين تابعين لها - أي للهيئة. تحت إشراف قضاة التحقيق وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية، ومتابعتها⁽⁶²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عضو البرلمان يمت بالحصانة البرلمانية، إذ بموجتها لا يجوز ملاحقته أو التحقيق معه أو تفتيش منزله أو مكتبه أو إلقاء القبض عليه دون إذن مسبق من البرلمان إلا في حالة إرتكابه جريمة مشهودة⁽⁶³⁾، وبهذا يلزم أخذ الإذن المسبق من البرلمان قبل إتخاذ إجراءات جزائية ضد العضو البرلماني من قبل الهيئة، والإذن هنا يعد إجراءاً إلزامياً وتحتياً في غير حالة جريمة مشهودة⁽⁶⁴⁾.

ثانياً: العلاقة التعاونية بين هيئة النزاهة والبرلمان

إن هيئة النزاهة والبرلمان تمارسان الرقابة إزاء أشخاص وأعمال السلطة التنفيذية، والهدف منها هو ضمان مبدأ المشروعية، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، لذلك فالعلاقة بينهما توصف على أنها تعاونية، والمقصود من ذلك هو التنسيق في الإجراءات المتخذة من قبل الطرفين من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالهيئات الرقابية مما سينعكس حتماً وبشكل إيجابي في المحافظة على المال العام، وتتجسد العلاقة التعاونية بين هيئة النزاهة والبرلمان في مجالات عدّة وهي:

أ- في نطاق التشريع: من المسلم به أن الوظيفة الأساسية للسلطة التشريعية هي سن القوانين، وكما هو معلوم أن عملية تشريع القوانين تمر بمراحل متعددة أولها مرحلة اقتراح مشروعات القوانين ومن ثم مناقشتها والتصويت عليها، وأخيراً مصادقتها ونشرها لتدخل حيز النفاذ⁽⁶⁵⁾، وقد منح المشرع هيئة النزاهة بجانب الجهات الأخرى حق إعداد مقترنات ومشاريع القوانين في مجال القضاء على الفساد ومكافحته وتعديلها ورفعها إلى البرلمان، وتتولى الدائرة القانونية القيام بهذه المهمة⁽⁶⁶⁾.

ب- في نطاق الرقابة: ومن المعلوم أن رقابة البرلمان الشاملة والواسعة على كل مؤسسات الإقليم ومفاصله، يقع الجزء المهم منها على مكافحة الفساد، كما وان الهدف الأساس من إنشاء هيئة النزاهة هو منع الفساد ومكافحته، وهنا تتعزز العلاقة بين البرلمان وهيئة النزاهة وهي علاقة تفاعلية وتكاملية وتنسقية تسعى إلى تحقيق الهدف المنشود لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي للدولة، وبذلك تكون الهيئة مرآة للبرلمان تعكس المستوى الحقيقي للأداء من خلال تقييم التقارير بالقضايا التي تكلف بها⁽⁶⁷⁾.

⁽⁶¹⁾ ينظر: المادة (17) من تعليمات تنظيم العمل التحقيقي لهيئة النزاهة لإقليم كوردستان - العراق رقم 3 لسنة 2016.

⁽⁶²⁾ ينظر: البند ثالثاً من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁶³⁾ ينظر: البند (أولاً، ثالثاً، رابعاً) من المادة 24 من من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان - العراق المعدل.

⁽⁶⁴⁾ ينظر: د. زياد ناظم جاسم و د. محمد حسن مرعي، مصدر سابق، ص197.

⁽⁶⁵⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي، مصدر سابق، ص126.

⁽⁶⁶⁾ ينظر: الفقرة (9) من البند ثالثاً من المادة (12) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل، والبند (رابعاً) من المادة (78) من من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان - العراق المعدل.

⁽⁶⁷⁾ حيث نص قانون الهيئة على أن الهيئة تقوم بـ(تقديم تقارير دورية إلى البرلمان كل ستة أشهر أو كلما اقتضت الحاجة تتضمن نشاطات الهيئة ومحاجزاً عن القضايا التي تم التحقيق فيها والتي تم حفظها أو غلقها والتي تمت إحالتها إلى المحاكم المختصة وتقوم الهيئة بنشرها في موقعها الإلكتروني ويضعها تحت يد وسائل الإعلام المختلفة. ينظر: البند رابعاً من المادة (9) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.



الفرع الثاني: علاقة هيئة النزاهة بالسلطة التنفيذية

ان العلاقة بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية تبدو متشابكة، حيث انها تظهر في بعض الأحيان بصورة تعاون بينهما، وأحياناً أخرى كثيرة ما تظهر بصورة تنازع بينهما، ومفرد ذلك ان موضوع الرقابة أمر غير مرغوب فيه، لذلك أصبح لزاماً أن يتدخل المشرع لتنظيم هذه العلاقة بينهما⁽⁶⁸⁾، عليه سنقوم بدراسة هذا الموضوع في النقاط الآتية:

أولاً: علاقة رقابية متبادلة بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية

إن هيئة النزاهة كهيئة رقابية متخصصة تمارس وظيفة الرقابة على تصرفات الإدارة والبحث في مدى موافقتها لقانون، لذا فإن العلاقة بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية تقوم على أساس خصوص الأخريرة لرقابة الأولى، بيد أن علاقة الخصوص هذه ليست مطلقة، وإنما جعلها المشرع بشكل تبادلي لتحقيق التوازن بينهما.

بالنسبة لرقابة هيئة النزاهة على السلطة التنفيذية، نجد أن قانون الهيئة قد أشار إليه في كثير من مواده، حيث نص على تحديد الأشخاص الذين تسرى عليهم أحکام هذا القانون، ومن ضمنهم رئيس السلطة التنفيذية وأعضائها وجميع العاملين فيها⁽⁶⁹⁾، كما وقد نص على أنه من إختصاص الهيئة بأن تقوم بمراقبة مدى نزاهة القرارات والأعمال المنفذة أو الأعمال المتخذة في القطاع العام وأصدار تقارير دورية بشأنها، ومن أجل تحقيق ذلك فقد نص هذا القانون على إلزام هذه السلطة وأجهزتها بأن تقدم للهيئة وبناءً على طلبها دون تأخير المعلومات والإيضاحات والمستندات والوثائق بما فيها السرية، أيًّا كانت درجة كتمانها وغير ذلك مما ترى الهيئة ضرورة الإطلاع عليها لأغراض الرقابة وفقاً للقوانين النافذة وعند عدم إستجابتها للهيئة، يحق للأخريرة تحريك الدعوى الجزائية بحق كل من هو مسؤول عن عدم الإستجابة أو إستجابتها بصورة غير صحيحة⁽⁷⁰⁾، فضلاً عن ذلك تستطيع الهيئة إلزام دوائر ومؤسسات القطاع العام بنشر بيانات أو معلومات أو وثائق معينة حول أية أمور ترى الهيئة ضرورة تطبيق التفافية فيها بموجب آليات وقواعد تحدها الهيئة⁽⁷¹⁾.

كما وقد أزمع المشرع رئيس الإقليم ونائبه، ورئيس الوزراء ونائبه والوزراء ومن هم بدرجة وزير وكلاء الوزراء وكثير من أصحاب الدرجات الخاصة والرتب، وكذلك أي شخص آخر - تابع لهذه السلطة - ترى الهيئة ضرورة شموله بتقرير الكشف المالي، بأن يقدموا للهيئة تقارير الكشف عن ذممهم المالية⁽⁷²⁾، وعند عدم إستجابتهم بالصورة التي حدّدت هذا القانون، أو عند حصول زيادة كبيرة في أموالهم أو أموال أزواجهم أو أولادهم التابعين لهم، التي لا تتناسب مع مواردهم المشروعة، وعجزهم عن تسييبيه بسبب مشروع، تتخذ الإجراءات القانونية بحقهم وتحرك الدعوى الجزائية ضدهم⁽⁷³⁾.

أما بالنسبة لرقابة السلطة التنفيذية على هيئة النزاهة، فإنها تجلّى في حالات عدّة منها: في نطاق تعيين رئيس الهيئة وأعضائها وإعفائهم، وكذلك في نطاق تعيين موظفي الهيئة، وأخيراً في تخصيص الموارد المالية لها.

فيما يتعلق بتعيين رئيس هيئة النزاهة، كما بينا فقد أوكل المشرع إلى البرلمان مهمة ترشيح وانتخاب رئيس هيئة النزاهة، إلا أنه نص على أن يعينه بمرسوم إقليمي⁽⁷⁴⁾، وبهذا لا يمكن للرئيس أن يباشر مهامه إلا بعد صدور هذا المرسوم من قبل رئيس الإقليم، الأمر الذي يثير إشكاليات في الواقع العملي، والذي يمكن أن تؤثر في إستقلالية هيئة النزاهة في مواجهة السلطة التنفيذية.

وكذلك الحال فيما يتعلق بتعيين نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون - الذين يُكونون مجلس الهيئة - وكذلك إعفائهم من مناصبهم، كما بينا سلفاً فيجب أن يكون بمرسوم إقليمي.

وأيضاً فيما يتعلق بتعيين موظفي الهيئة، فإن الهيئة لا تستطيع أن تقوم بتعيين موظفيها بنفسها، لأن المشرع قد أناط هذا الموضوع إلى مجلس الخدمة العامة في إقليم كوردستان، وبالتنسيق مع الهيئة، وهذا يعني أن القرار النهائي بخصوص تعيين موظفي الهيئة بيد

⁽⁶⁸⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي، مصدر سابق، ص 133.

⁽⁶⁹⁾ ينظر: البند أولاً من المادة (4) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم (3) لسنة 2011 المعدل.

⁽⁷⁰⁾ ينظر: البند عاشرًّا من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁷¹⁾ ينظر: البند ثاني عشر من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁷²⁾ ينظر: المادة (5/ ثالثاً/ 3، ج، د، و، ز، ط، ي، ك) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁷³⁾ ينظر: المواد (14 إلى 20) من قانون الهيئة رقم 3 لسنة 2011.

⁽⁷⁴⁾ ينظر: البند أولاً من المادة (6) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.



مجلس الخدمة العامة، وبدون موافقته لا يمكن للهيئة ان يعين أي موظف لها، في حين أن هذا المجلس هو مرتبط بالسلطة التنفيذية، وهذا بدوره يمكن ان يؤثر سلباً على استقلالية هيئة النزاهة.

وكذلك فيما يتعلق بالجانب المالي للهيئة، فقد أشار قانون الهيئة على ان الهيئة مسقلة مالياً، ولها ميزانية مستقلة⁽⁷⁵⁾، إلا أنه قد اشترط - في نص آخر - على مجلس الهيئة التنسيق مع وزارة المالية في إعداد موازنة الهيئة⁽⁷⁶⁾، إذ إن هذا التنسيق قد يؤدي إلى الإخلال باستقلالية الهيئة، لأن وزارة المالية - عادةً - قد تعدل الميزانية الخاصة بالهيئة بالتخفيض، وهذا سيؤثر بطبيعة الحال على استقلالية الهيئة في مواجهة السلطة التنفيذية.

ثانياً: العلاقة التعاونية بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية

تمارس السلطة التنفيذية مهامها وأنشطتها المتعددة، من أجل تقديم الخدمات للجمهور وإشباع حاجاتهم المتعددة والمختلفة، وبالتالي فإنها تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، كما تسعى الهيئات الرقابية ومن ضمنها هيئة النزاهة إلى ضمان تحقيق ذات الأهداف بكفاءة عالية ووقت وجهد مناسبين، بالإضافة إلى أنها تؤكد على ضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ومراعاتها، مما يعني إحترام مبدأ سيادة القانون، لذا فإن السلطة التنفيذية والهيئات الرقابية تتحدد بذات الأهداف التي يسعى كلاهما لتحقيقها، ولكي تتمكن من الوصول إلى تحقيق غايتها والتي تنتهي بتحقيق الصالح العام، فقد عمد المشرع على إيجاد أواصر للتعاون والتنسيق بينهما⁽⁷⁷⁾.

كما ان العلاقة بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية يفترض أنها تتسم بالتعاون والتنسيق المتبادل بينهما، وذلك لأن اجراءات الهيئة وقراراتها في ميدان عملها الرقابي - الوقائي والعلاجي- مهما كانت حازمة ومتشددة تبقى عاجزة عن الوصول إلى اهدافها مالم يتم تنفيذها بشكل فعلي، لذا فإن التعاون بينهما يتجسد في التزام كافة الوزارات التنفيذية ومؤسسات الدولة المختلفة في العمل على تطبيق قرارات الهيئة والاسراع بتنفيذها، خصوصاً الإجراءات التي تقوم بها في تنفيذ الأوامر القضائية التي تصدر بحق المتهمن بالفساد، لذا يمكن القول بأن السلطة التنفيذية تمثل الحلقة الأخرى المكملة لعمل الهيئة⁽⁷⁸⁾، وعلى هذا الأساس فإن المشرع الكوردي قد ألزم كافة مؤسسات السلطة التنفيذية بأن تتعاون مع الهيئة بتزويدها بما تطلبه من وثائق وبيانات ومعلومات وإيضاحات وغير ذلك مما ترى الهيئة ضرورة الإطلاع عليها لأغراض الرقابة وفقاً للقوانين النافذة، كما وألزم جميع هذه الجهات بتسهيل مهمة دخول محققى الهيئة مع أجهزتهم التي تقتضيها طبيعة عملهم إلى الأماكن المطلوب منهم الدخول إليها، وتوفير الحماية لهم، ولا يجوز تجريدهم من الأجهزة المتعلقة بعملهم⁽⁷⁹⁾.

الفرع الثالث: علاقة هيئة النزاهة بالسلطة القضائية

تحتل السلطة القضائية المقام المميز أو البارز ضمن ترتيب السلطات العامة في الدولة، كونها تتمتع بالإستقلال التام عند ممارستها لوظائفها المختلفة بعيداً عن تأثير السلطات الأخرى في الدولة، عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات، وهذا ما أكدته قانون السلطة القضائية في الإقليم النافذ الذي أشار إلى استقلال السلطة القضائية في الإقليم بكافة تشكيلاتها المتعددة والمختلفة، وأنه لا سلطان لأحد عليها سوى القانون⁽⁸⁰⁾، وقد نص قانون الهيئة على ان هيئة النزاهة مستقلة مالياً وإدارياً، ومن ذلك يتبيّن أن المشرع أكد على استقلال السلطة القضائية وهيئة النزاهة في آن واحد، إلا أن ذلك لا يعني ان تكون احدهما بمنأى عن الآخر، بل يجب أن يكون عمل إدراهما مكملاً لعمل الأخرى دون أن يكون هناك أي تداخل أو تعارض بينهما، لذا فقد حرص المشرع على تتميم العلاقة التعاونية بينهما بالقدر الذي يفوق به تنظيمه لعلاقة الخضوع بينهما، رغبة منه في الحفاظ على ذلك الإستقلال مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة⁽⁸¹⁾.

عليه نجد بالرغم من إستقلالية هيئة النزاهة في الإقليم عن السلطة القضائية هناك علاقة مهنية وتكاملية بينهما في مقدمتها ان الهيئة لديها محققون مختصون إرتباطهم الإداري بالهيئة وإرتباطهم الفني بقاضي تحقيق النزاهة وينفذون كل طلبات المحكمة، حيث نص قانون الهيئة بأن تعمل الهيئة على تسلم الإخباريات والمعلومات والشكوى المتعلقة بالفساد بجميع الطرق والوسائل ومن جميع

⁽⁷⁵⁾ ينظر: المادة (2) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁷⁶⁾ ينظر: الفقرة 1 من البند ثانياً من المادة (9) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁷⁷⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي، مصدر سابق، ص 139-138.

⁽⁷⁸⁾ أحمد حبيب الخطيب العباسى، مصدر سابق، ص 49، 56.

⁽⁷⁹⁾ ينظر: الفقرة 3 من البند عاشرأ من المادة (5) والبندان أولأ وثانيا من المادة (13) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل. لمعرفة مثلك أخرى للتعاون بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية أنظر: المادة (12/ ثالثاً: 4، 6) من القانون ذاته.

⁽⁸⁰⁾ ينظر: المادة (2) من قانون السلطة القضائية لإقليم كورستان- العراق رقم 23 لسنة 2007.

⁽⁸¹⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي، مصدر سابق، ص 141-142.



المصادر، ومن ثم تقوم بإجراء التحري وجمع الأدلة، وإذا ظهر لها من خلال هذه العملية حدوث جريمة من جرائم الفساد، تبدأ بعملية التحقيق فيها عن طريق محققين تابعين للهيئة بشرط أن تكون تحت إشراف قضاة التحقيق⁽⁸²⁾، وهذا يعني أن الهيئة على علاقة وطيدة ومهمة جداً مع محكمة التحقيق، إذ أعطى القانون لهيئة النزاهة اختصاص التحقيق في أي جريمة فساد عن طريق محققها، وعليها أن تعرّض على قاضي التحقيق المختص تلك الأوراق التحقيقية، وعلى هذا الأخير أن يتعامل مع محقق الهيئة كما يتعامل مع محقق المحكمة، ولما كان المحقق يعمل تحت إشراف قاضي التحقيق المختص وأوامره عندما يقوم بإجراء التحقيق في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصه وجب عليه الرجوع إليه في كل امر من امور التحقيق هذا من جهة⁽⁸³⁾، ومن جهة أخرى فإن الهيئة للوصول إلى غاياتها تحتاج إلى مساندة السلطة القضائية، وذلك من خلال ما يصدره القضاء من أوامر قضائية بالقبض بحق المتهمن بإرتكاب جرائم الفساد وكذلك إصدار الأحكام القضائية بحقهم عند ثبوت التهمة عليهم.

وبال مقابل فقد رتب المشرع على السلطة القضائية التزامات أيضاً، حيث ألزم القضاة والمسرفيين العدليين والمحققين، وكذلك أي شخص آخر تابع للسلطة القضائية ترى الهيئة ضرورة شموله بتحقيق الكشف المالي، بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية إلى الهيئة⁽⁸⁴⁾، من أجل الوقوف على كل زيادة في أموالهم أو أموال أزواجهم أو أولادهم التابعين لهم، التي لا تتناسب مع مواردهم المشروعة، ومن ثم إتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع⁽⁸⁵⁾، وكذلك أوجب على تلك السلطة بأن تقدم للهيئة وبناءً على طلبها دون تأخير المعلومات والإيضاحات والمستندات والوثائق بما فيها السرية، مما ترى الهيئة ضرورة الإطلاع عليها لأغراض الرقابة وفقاً للقوانين النافذة، هذا وقد منح المشرع للهيئة حق تحريك الدعوى الجزائية ضد مسؤولين في هذه السلطة عند عدم تقديم هذه المتطلبات لها⁽⁸⁶⁾، فضلاً عن ذلك تستطيع الهيئة إلزام تلك السلطة أو دوائرها بنشر بيانات أو معلومات أو وثائق معينة حول أية أمور ترى الهيئة ضرورة تطبيق الشفافية فيها بموجب آليات وقواعد تحديدها الهيئة⁽⁸⁷⁾.

ونجد هناك علاقة أخرى بإمتداد قدرة الهيئة على متابعة كل قضايا الفساد الناشئة في السلطة القضائية من الموظفين والقضاة الداخلة في اختصاص النوعي للهيئة، حيث ألزم القانون هيئة النزاهة عند ورود الإخبارات والمعلومات والشكوى إليها بخصوص تورّطهم بجرائم الفساد، القيام بعملية التحري وإجراء التحقيقات الأولية الالزمة عن طريق محققين الهيئة أو بواسطة التحريين، فإذا تأكّد من وجود جريمة ما وجب عليها عرضها على المحكمة التحقيق بلا تأخير⁽⁸⁸⁾، ومن ثم إجراء التحقيق فيها عن طريق محققين تابعين لها – أي للهيئة. تحت إشراف قضاة التحقيق وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية، ومتابعتها⁽⁸⁹⁾.

المطلب الثاني: علاقة هيئة النزاهة بالأجهزة الرقابية المتخصصة

من خلال هذا المطلب سنحاول أن نسلط الضوء على العلاقة بين هيئة النزاهة والأجهزة الرقابية المتخصصة كديوان الرقابة المالية في الإقليم وهيئة النزاهة الإتحادي وذلك تباعاً في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: علاقة هيئة النزاهة بديوان الرقابة المالية

ان ديوان الرقابة المالية هو الجهة الرقابية المالية في الإقليم، وتمت بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري⁽⁹⁰⁾، والهدف من تأسيسه هو المحافظة على الأموال العامة عن طريق ممارسة رقابة فعالة وفق الإختصاصات المنوحة له بمقتضى القانون⁽⁹¹⁾.

(82) ينظر: البند ثانياً وثالثاً من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

(83) ينظر: د. زياد ناظم جاسم و د. محمد حسن مرعي، مصدر سابق، ص 32-33.

(84) ينظر: المادة (5/ ثالثاً/ 3/ ح.ك) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

(85) ينظر: الفقرة (1) من البند ثالثاً من المادة (12) ولمواد (14، 15، 16، 17) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

(86) ينظر: الفقرة (3، 4، 5) من البند عاشرأً من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

(87) ينظر: البند ثاني عاشر من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

(88) ينظر: المادة (17) من تعليمات تنظيم العمل التحقيقي لهيئة النزاهة لإقليم كورستان – العراق رقم 3 لسنة 2016.

(89) ينظر: البند ثالثاً من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل. وجدير بالذكر ان قانون السلطة القضائية لإقليم كورستان- العراق رقم 23 لسنة 2007 قد نص بأنه "لا يجوز ملاحقة القاضي أو لقاء القضاة عليه في جريمة قبل استحصال موافقة مجلس القضاء بإستثناء حالة التلبس بجنائية عمدية" ينظر: المادة (64) من قانون المذكور المنشور في جريدة وقائع كورستان ذي العدد 76 بتاريخ 26/11/2007. وبهذا يلزم أخذ إذن المسبق من مجلس القضاة قبل إتخاذ اي إجراءات جزائية ضد القضاة من قبل الهيئة بإستثناء حالة التلبس بجنائية عمدية.

(90) ينظر: المادة (2) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان – العراق رقم 2 لسنة 2008.

(91) ينظر: المادة الرابعة من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان – العراق رقم 2 لسنة 2008.





ويعنى الديوان بالكشف عن اعمال الغش والتبذير واسعة التصرف، والفساد المالي والإداري ويسعى للمحافظة على المال العام من جميع أوجه الفساد وضمان كفاءة استخدامه وتطوير اداء الجهات الخاضعة لرقابته، وكذلك هيئة النزاهة تعنى بالكشف عن جرائم الفساد المالي والإداري وتسعى في تنمية ثقافة النزاهة والمساءلة والحفاظ على المال العام، لذا فإن هذين الجهازين الرقابيين لا يمكن لهما تحقيق أهدافهما المحددة بموجب قانونهما ما لم تقوم بينهما علاقة منتظمة في إتجاه منع الفساد والوقاية منه، كما ان عملهم يمكن بعضه، فالديوان باعتباره جهة للرقابة المالية لا يستطيع تحقيق أهدافه التي يسعى لها من دون هيئة النزاهة التي تأخذ على عاتقها مهمة متابعة قضية الفساد وإتخاذ إجراءات مناسبة بشأنها لذلك عند البحث في العلاقة بينهما تظهر بوضوح نوعين من العلاقة علاقة تعاون فيما بينهما وعلاقة الرقابة المتبادلة على عمل بعضهما⁽⁹²⁾ وسبعينها في النقاط الآتية:

أولاً: علاقة رقابية متبادلة بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية

رسم المشرع العلاقة الرقابية بين ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة فجعلها بشكل متبادل، وبما ان ديوان الرقابة المالية هو الجهاز الأعلى المالي والحسابي في الإقليم، وباعتبار أن هيئة النزاهة واحدة من مؤسسات الإقليم التي تتصرف بالأموال العامة انفاصاً طبقاً لموازنتها المخصصة لها في موازنة الإقليم – في حالة وجودها. كهيئة مستقلة، فإن الهيئة تخضع لرقابته فيما يتعلق بالأمور المالية والمحاسبية⁽⁹³⁾، وعلى الهيئة أن تبدي التعاون في إنجاز مهمة رقابة الديوان عليها، لأن رقابة الديوان على أموالها تضييف المشرع وعية لتصريفها المالي ومعالجة حالات سوء التصرف في المال العام فيها بفترة قصيرة عن طريق رقابة وتدقيق الديوان، فالهيئة عملها منع ومحاربة الفساد، فلابد من ان تقوم بالتعاون مع الديوان والخضوع لرقابته وتدقيقه حتى تتمكن من محاربة الفساد داخلها قبل الشروع بمحاربة الفساد في دوائر الدولة المختلفة، وهذا يساعد في زيادة ثقة الجمهور ووسائل الإعلام بعمل الديوان والهيئة ويعزز مكانهم الوظيفية⁽⁹⁴⁾.

وبالمقابل فقد أخضع قانون الهيئة ديوان الرقابة المالية لرقابة هيئة النزاهة، حيث ألزم رئيس الديوان ونائبه وكافة المدراء العامين في الديوان، وكذلك أي شخص آخر تابع له ترى الهيئة ضرورة شموله بتقرير الكشف المالي، بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية إلى الهيئة⁽⁹⁵⁾، ومن ثم إتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يحصل منهم لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع⁽⁹⁶⁾.

وكذلك ألزم قانون الهيئة ديوان الرقابة المالية بقية مؤسسات الإقليم بتزويدها بما تطلبه من المعلومات والإيضاحات والمستندات والوثائق بما فيها السرية، أيًّا كانت درجة كتمانها وغير ذلك مما ترى الهيئة ضرورة الإطلاع عليها لأغراض الرقابة وفقاً للقوانين النافذة، هذا وقد منح المشرع للهيئة حق تحريك الدعوى الجنائية ضد مسؤولين في هذه المؤسسة عند عدم تقديم هذه المتطلبات لها⁽⁹⁷⁾، فضلاً عن ذلك تستطيع الهيئة إلزام تلك الجهة بنشر بيانات أو معلومات أو وثائق معينة حول أية أمور ترى الهيئة ضرورة تطبيق الشفافية فيها بموجب آليات وقواعد تحدها الهيئة⁽⁹⁸⁾.

كما وقد أخضع القانون ديوان الرقابة المالية لهيئة النزاهة في حالة تورط كل من مسؤولي الديوان وموظفيه بجرائم الداخلة في الإختصاص النوعي للهيئة، حيث ألزم ألم القانون الهيئة عند ورود المعلومات إليها بخصوص تورط أي واحد منهم بجرائم الفساد، القيام بعملية التحري وإجراء التحقيقات الأولية اللازمة للتأكد من مدى صحتها، فإذا ثبت لديها صحة المعلومة، وتيقّن من وجود جريمة ما ونسبتها إلى شخص ما منهم وجّب عليها عرضها على المحكمة التحقيق بلا تأخير⁽⁹⁹⁾، ومن ثم إجراء التحقيق فيها عن طريق محققين تابعين لها - أي للهيئة- تحت إشراف قضاة التحقيق وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجنائية، ومتابعتها⁽¹⁰⁰⁾.

⁽⁹²⁾ ينظر: رياض شعلان حيرو الصالحي، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الفاديسية، 2018، ص130.

⁽⁹³⁾ ينظر: المادة (10) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان – العراق رقم 2 لسنة 2008. والمادة (23) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁹⁴⁾ ينظر: رياض شعلان حيرو الصالحي، مصدر سابق، ص132.

⁽⁹⁵⁾ ينظر: المادة (5/ ثالثنا: 3- (د، و، ز، ك) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁹⁶⁾ ينظر: الفقرة (1) من البند ثالثاً من المادة (12) ولمواد (14، 15، 16، 17) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁹⁷⁾ ينظر: الفقرة (3، 4، 5) من البند عاشراً من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁹⁸⁾ ينظر: البند ثاني عشر من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽⁹⁹⁾ ينظر: المادة (17) من تعليمات تنظيم العمل التحقيقي لهيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2016.

⁽¹⁰⁰⁾ ينظر: البند ثالثاً من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.





ثانياً: العلاقة التعاونية بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية

نظراً لإتحاد الهدف الذي يسعى هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية إلى تحقيقه وهو المحافظة على الأموال العامة، لذا يجب أن تنظم علاقاتهما بشكل تكامل، أي يجب أن تقسم العلاقة بينهما بالتنسيق والتعاون المستمر، وضرورة إحترام كل منهما لاختصاصاتها، وأن يكون عمل إدراهما مكملاً لعمل الأخرى دون أي تعارض أو تداخل، لأن القول بخلاف ذلك يجعل من تعدد هذه الجهات مع غياب التنسيق والتخطيم بينها يشكل عائقاً ليس في نطاق تأديتها لمهامها فحسب، بل يؤثر بشكل سلبي على عمل الجهات الخاضعة لرقابتها أيضاً⁽¹⁰¹⁾.

وعلى هذا الأساس فقد حرص المشرع على تتميم أو اصر التعاون والتنسيق بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، إذ أشار إلى العلاقة التعاونية بينهما بشكل مباشر وذلك في المادة الخامسة التي نصت على أن "تعاون الهيئة ديوان الرقابة المالية لإقليم وترافق جبارية وإنفاق أموال الإقليم والتصريف بها وطريقة إدارتها وإصدار تقارير دورية بشأنها"⁽¹⁰²⁾. ومن خلال هذا النص يتضح بأن قانون الهيئة الزم الهيئة عند القيام بعملها في ميدان مكافحة ومنع الفساد أن تتعاون مع ديوان الرقابة المالية لكشف أعمال الغش أو التبذير أو إساءة التصرف.

الفرع الثاني: مدى علاقة هيئة النزاهة في إقليم كورستان بهيئة النزاهة الإتحادية

بصدد العلاقة بين هيئة النزاهة في إقليم كورستان وهيئة النزاهة الإتحادية، فإن قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان جاء خالياً من أي نص يشير إلى تنظيم العلاقة بين هيئة النزاهة في الإقليم وهيئة النزاهة الإتحادية، إلا ان المشرع العراقي قد نظم العلاقة بينهما، وذلك في البند رابعاً من المادة(11) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل، الذي نص على أن "يجري التنسيق بين هيئة النزاهة المؤسسة بموجب هذا القانون وبين هيئات النزاهة في الأقاليم في ميدان مكافحة الفساد"⁽¹⁰³⁾، كما أكد هذا القانون على ضرورة ان يقم المسؤولين في إقليم كورستان الذين يتغلوون المناصب (رئيس الإقليم، ورئيس وأعضاء مجلس نواب الإقليم، ورئيس حكومة الإقليم والوزراء فيه، رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات الإقليم، وغيرها) استماراة الإقرار الخاصة بذمتهم المالية إلى هيئة النزاهة الإتحادية⁽¹⁰⁴⁾، كما وقد ألمت هذه الهيئة بموجب هذا القانون بأن تقوم بالتنسيق مع هيئة نزاهة الإقليم لشاغلي المناصب في الإقليم المذكورين أعلاه⁽¹⁰⁵⁾، إلا أن هذا النص يكتفي الغموض لأنه لم يحدد آليات التنسيق مع الأقاليم، فإقليم كورستان يعمل وفق مبدأ الامركزية السياسية، ويتمتع بالإستقلال النسبي عن المؤسسات الإتحادية، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى اختلاف آليات التنسيق، فالتنسيق لا يقتصر على فتح مديريات للتحقيق في الأقاليم التي لا توجد فيها هيئة نزاهة خاصة بالأقاليم، وإنما يقتضي رسم لآليات التعاون والتنسيق مع هيئات النزاهة في الأقاليم وأطر التعاون القانوني والإداري واللوجستي والمعلوماتي بحيث تتكامل جهود مكافحة الفساد على مستوى الأقاليم مع هيئة النزاهة⁽¹⁰⁶⁾.

وجدير بالذكر ان الواقع العملي لعمل هذه الجهات يثبت غياب التعاون والتنسيق فيما بين هيئة النزاهة الإتحادية وهيئة النزاهة في إقليم كورستان، وهذا ما أكدته التقارير السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة الإتحادية، وبمعنى آخر فإن التعاون والتنسيق بينهما منعدم بشكل تام، وان اهم اثر يترتب على غياب هذا التعاون والتنسيق هو هدر المال العام، وعدم المحافظة عليه⁽¹⁰⁷⁾.

والسؤال الذي يثار هنا هل أن لهيئة النزاهة الإتحادية إلزام أصحاب هذه المناصب المذكورة في إقليم كورستان بتقديم استماراة الإقرار الخاصة بذمتهم المالية؟ وهل ان لها إتخاذ الإجراءات القانونية بحق من امتنع عن تقديم الاستماراة، أو من تورط في إرتكاب إحدى الجرائم المنصوصة عليها في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع الإتحادية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، نرى من جانبنا انه ليس لهيئة النزاهة الإتحادية إلزام أصحاب هذه المناصب بتقديم استماراة الإقرار الخاصة بذمتهم المالية، وكذلك ليس لها حق إتخاذ الإجراءات القانونية بحق من امتنع عن تقديم الاستماراة دون عذر مشروع، أو من

⁽¹⁰¹⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي، مصدر سابق، ص150.

⁽¹⁰²⁾ ينظر: الفقرة (1) من البند عاشرأ من المادة (5) من قانون هيئة النزاهة لإقليم كورستان رقم 3 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹⁰³⁾ ينظر: البند رابعاً من المادة (11) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹⁰⁴⁾ ينظر: البند أولأ من المادة (16) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹⁰⁵⁾ ينظر: البند رابعاً من المادة (16) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل.

⁽¹⁰⁶⁾ ينظر: د. أحمد طلال عبدالحميد البدرى، مصدر سابق، ص455.

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر: محمد رعد محمد التميمي، مصدر سابق، ص165.



تورط في إرتكاب إحدى الجرائم المنصوصة عليها في قانون هيئة النزاهة الإتحادية، بل هو من إختصاص هيئة النزاهة في الإقليم القيام بهذه الإجراءات، وذلك للأسباب الآتية:

1- إن هيئة النزاهة الإتحادية قد شكل إستناداً إلى قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل، وهو لا يدخل في ضمن الإختصاصات الحصرية للسلطات الإتحادية، وإن هذا نوع من القانون لا يمكن تطبيقه في الإقليم إلا إذا صدر قانون ينفاذ من قبل برلمان كوردستان، وكما هو معلوم أن برلمان كوردستان لم يقم بتشريع قانون بإنفاذه، وبدلاً من ذلك قد شرع قانون خاص به وهو قانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان - العراق رقم 3 لسنة 2011 المعدل، ومن ثم قد شكل هيئة النزاهة لإقليم كوردستان بموجبه، وهي تمارس إختصاصاتها ضمن إقليم كوردستان، لذلك لا ينفذ قانون هيئة النزاهة الإتحادي في إقليم كوردستان، وبالتالي لا يشمل عمل الهيئة المشكلة بموجبه في إقليم كوردستان.

2- إن إقليم كوردستان هو إقليم فيدرالي ضمن دولة العراق، وإن أحد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الدولة الفيدرالية هو مبدأ الاستقلال الذاتي للأقاليم على المستوى الداخلي، بحيث تملك كل واحدة منها دستورها الخاص بها وسلطاتها التشريعية، والتنفيذية والقضائية التي تعمل وفق الإختصاصات المحددة لها بموجب الدستور الفيدرالي، وفي المجالات التي لا يكون متناقضاً مع الأهداف الأساسية لقيام النظام الفيدرالي⁽¹⁰⁸⁾، وعلى هذا الأساس فإن لبرلمان الإقليم نفسه أن يحدد السلوك الذي يشكل جريمة الفساد الوظيفي، وكذا الأمر بالنسبة لتحديد العقوبة المناسبة لها، وهذا يؤدي إلى اختلاف نوع الجريمة ومقدار العقوبة لها، وكذلك اختلاف الإجراءات التي يجب أن تتخذ بحق كل من يتورط في هذه الأنواع من الجرائم، مقارنة بما هو موجود على مستوى الإتحادي.

إضافة إلى ذلك فإن لإقليم جهاز قضائي خاص به، ويتولى مهمة تطبيق القوانين النافذة فيه، ويتعامل مع القضايا التي ت تعرض أمامه في ضوء هذه القوانين، وعلى سبيل المثال، في حالة تورط أحد أصحاب المناصب المذكورة في الإقليم في جريمة من الجرائم الواردة في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل – أي القانون الإتحادي. وإحالته إلى المحاكم المختصة حسب الإختصاص المكاني لوقوع الجريمة في الإقليم، فيليس للمحكمة أن ترجع إلى هذا القانون في إصدار قرارها بحق هذا الشخص، لأن هذا القانون لا يكون نافذاً في الإقليم، بل يجب عليها أن ترجع إلى القوانين النافذة فيه، وأن تصدر قرارها أو حكمها في ضوء هذه القوانين، فإذا لم تجد نصاً فيها لكي تطبق على الفعل الذي إرتكب المتهم، فإنها لا تستطيع أن تفرض أية عقوبة عليه وإنها ملزمة أن تصدر القرار أو الحكم ببراءة المتهم وغلق القضية⁽¹⁰⁹⁾، حتى ولو كان هذا الفعل يُعد جريمة بموجب القانون الإتحادي.

⁽¹⁰⁸⁾ ينظر: مهدي صالح الكبيسي، توزيع الإختصاصات الدستورية في الدولة الفدرالية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية قانون، جامعة بغداد، 2007 ص 28.

⁽¹⁰⁹⁾ ينظر: المادة (203/ج) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل.



الخاتمة

في نهاية هذا البحث توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات والمقررات نلخص أهمها وفقاً لما يأتي:

أولاً: الإستنتاجات

- 1- تبين لنا أن قانون هيئة النزاهة النافذ جعل هيئة النزاهة هيئة مستقلة، إلا أن الملاحظ على آلية ترشيح وإختيار رئيس الهيئة أنها تجنب صفة الإستقلالية، إذ انماط هذا القانون مهمة ترشيح وإختيار رئيس هيئة النزاهة إلى برلمان كورستان وحده، فالبرلمان هو الذي يشكل لجنة برلمانية لإختيار ثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الهيئة، وهو الذي ينتخب أحد هؤلاء المرشحين لهذا المنصب، الأمر الذي يؤدي إلى فقد الرئيس أهم مبدأ من مبادئه حسن الإدارة، إذ سيكون واقعاً تحت تأثير وتجاذب الكتل البرلمانية والتي قد تخضع للمساومات والضغوط مما يفقد الهيئة حياديتها وإستقلالها، وبالتالي يؤدي إلى تعطيل فعالية هيئة النزاهة في تنفيذ مهامها الرقابية، وضعف قدرة الهيئة من مسائلة مرتکبی جرائم الفساد الوظيفي.
- 2- وجدها أن قانون الهيئة لم يضمن إستقلالية هيئة النزاهة في موضوع تعيين نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون في الهيئة، إذ انماط مهمة الترشيح لهذه المناصب إلى مجلس الهيئة أو رئيسها، وبعدها سيقوم رئيس الإقليم بإصدار المرسوم الإقليمي بتعيينهم، مما يعني أن القرار النهائي لتعيينهم بيد رئيس الإقليم وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الإقليم في الوقت نفسه، وأن هذا الأسلوب هو نوع من الرقابة لرئيس الإقليم على هيئة النزاهة، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على إستقلالية هيئة النزاهة في مواجهة السلطة التنفيذية.
- 3- إن هيئة النزاهة لا تستطيع ان تقوم بتحديد ملاكاتها وتعيين موظفيها بنفسها، بل يجب عليها ان تحدد ملاكاتها بالتنسيق مع الوزارة المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قانون مجلس الخدمة العامة في إقليم كورستان انماط موضوع تعيين الموظفين والمسائل المتعلقة بهم بمجلس الخدمة العامة وبالتنسيق مع الجهات المعنية، مما يجعل تعيين الموظفين للهيئة بيد الجهات التي تخضع لرقابة الهيئة نفسها، وهذا بدوره يمكن ان يؤثر تأثيراً سلبياً على إستقلالية هيئة النزاهة.
- 4- تبين لنا أن قانون هيئة النزاهة منح القرار النهائي لرئيس الإقليم بخصوص إعفاء نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون في الهيئة من مناصبهم بعد توصية رئيس الهيئة، وهذا هو إخلال واضح بمبدأ إستقلال هيئة النزاهة؛ لأنه يمكن أن يرفض رئيس الإقليم إصدار مرسوم إقليمي بإعفاءهم بالرغم من وجود أسباب تستحق إعفاءهم.
- 5- إن قانون هيئة النزاهة جعل الهيئة مستقلة مالياً ولها ميزانية مستقلة، إلا أنه من جهة أخرى إشترط هذا القانون على مجلس الهيئة التنسيق مع وزارة المالية في إعداد موازنة الهيئة، إذ أن هذا التنسيق قد يؤدي إلى الإخلال بإستقلالية الهيئة، لأن وزارة المالية عادةً - قد تعدل الميزانية الخاصة بالهيئة بالتحفظ، وهذا بطبيعة الحال سيعرقل تنفيذ إستراتيجياتها ومهامها، وبذلك يكون الإستقلال المذكور في قانون الهيئة متحقق في نطاق القانون أكثر منه في نطاق الواقع.
- 6- تبين لنا أن هيئة النزاهة تخضع لرقابة البرلمانية والرقابة القضائية، إلا أن ذلك لا يمس بأي حال من الأحوال بإستقلاليتها، فالبرلمان بوصفه المعبر عن إرادة الشعب يراقب الهيئة في أداء مهامها، فإذا ما حادت عنها أو تجاوزتها، فإنه يملك محاسبتها، ويتخذ الإجراء المناسب في ذلك بها، وإنها تخضع كغيرها من الجهات الحكومية للرقابة القضائية تبعاً لمبدأ الولاية العامة للقضاء، كما وانها تخضع من الناحية المحاسبية والمالية لرقابة ديوان الرقابة المالية في الإقليم، لأن هيئة النزاهة من دوائر الإقليم التي تصرف بالاموال العامة اتفاقاً طبقاً لموازنتها، فهي تخضع لرقابة وتدقيق الديوان بموجب الإختصاصات الممنوحة له، كونه الجهاز الأعلى للتدقيق المالي والحسابي في الإقليم، وبال مقابل فإن هذه المؤسسات وبجانب جميع مؤسسات أخرى في الإقليم تخضع لرقابة هيئة النزاهة، إذ يجب عليها كمؤسسة ان تتعاون مع الهيئة في حالة وجود قضية الفساد داخلها، وان تقدم لها بناءً على طلبها وبدون تأخير، المعلومات والإيضاحات والمستندات والوثائق التي تخص القضية التي يراد التحري او التحقيق فيها للإطلاع عليها، وكذلك فئات معينة من العاملين في هذه المؤسسات فإنهم يخضعوا لرقابة هيئة النزاهة، وهم مكلفون بتقديم إقرار الكشف عن الذمة المالية إليها، ومن ثم إتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم في حالة وجود زيادة كبيرة في أموالهم، وكذلك في حالة تورطهم بجرائم الفساد الداخلة في إختصاص نوعي الهيئة، فإن الهيئة تقوم بعملية التحري وإجراء التحقيقات اللازمة بحقهم.
- 7- تبين لنا أن المشرع الكوردي أكَدَ على ضرورة التعاون والتنسيق بين هيئة النزاهة والسلطات الثلاث العامة في الإقليم، وبينها وبين ديوان الرقابة المالية في الإقليم، والمقصود من ذلك هو التنسيق في الإجراءات المتخذة من قبل هذه المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بهيئة النزاهة والتي تتمثل في الوقاية من الفساد ومكافحته، مما سينعكس حتماً وبشكل ايجابي في المحافظة على المال العام والخاص للدولة.

8- إن قانون هيئة النزاهة في الإقليم لم ينص بشكل مباشر على تنظيم العلاقة بين هيئة النزاهة في الإقليم وهيئة النزاهة الإتحادية، إلا أن المشرع العراقي نص على تنظيم العلاقة بينهما، حيث أكد على ضرورة التعاون والتتنسيق بينهما، إلا ان تلك العلاقة من الممكن ان توصف بأنها منعدمة على أرض الواقع.

ثانياً: التوصيات

ومما نوصيه على المشرع الكوردستاني

1- الإسراع باتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع دستور خاص بالإقليم، وان ينص على وجود هيئة النزاهة في صلبه، مع ضرورة إحاطتها وأعضاء مجلسها بالضمانات التي تحفظ لهم استقلالهم التام، لكي تقوم الهيئة بوظيفتها بصورة فعالة بغية تحقيق اهدافها المتمثلة في الوقاية من الفساد ومكافحته.

2- نوصي إعادة النظر بمسألة تشكيلة مجلس الهيئة وبكيفية تعيينهم، بأن يتكون من مجلس رئاسة الهيئة (رئيس الهيئة ونائبيه أي إضافة نائب ثانى لرئيس الهيئة) من جهة، وأعضاء مجلس الهيئة (المدراء العامون في الهيئة) من جهة أخرى، (إضافة إلى عدد من الخبراء من منتسبي الهيئة أو من خارجها)، ومن ثم إعادة النظر بمسألة اختيارهم وتعيينهم بما يضمن استقلالهم استقلالاً تاماً وفعلياً، لكي يقوموا بالمهام المناطب بهم بكل حيادية وفعالية بعيداً عن أي ضغط من اي جهة كانت، وذلك من خلال إيجاد آلية جديدة لإختيارهم وتعيينهم، وبشكل الآتي:

أ- بالنسبة لرئيس الهيئة ونائبيه (مجلس الرئاسة)، نوصي إنشطة حق الترشيح إلى مجلس القضاء في الإقليم بدلاً من اللجنة البرلمانية، بأن يقوم بإختيار ثلاثة أشخاص من طالبي التعيين لكل من هذه المناصب، وفق معايير وشروط وآلية تراعي فيها الشفافية والكفاءة والمهنية، ومن ثم رفع اسمائهم إلى برلمان كوردستان لانتخاب الأفضل منهم بأغلبية ثالثي عدد أعضاء البرلمان، وفي حالة عدم فوز أي من المرشحين بثلثي أصوات أعضاء البرلمان، يعاد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين علىأغلبية الأصوات، وبعد فائزأً من يحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، وبعد ذلك إصدار مرسوم اقليمي بتعيينهم خلال مدة معقولة - خمسة عشر يوماً أو ثلاثةين يوماً مثلاً. من تاريخ إنتخابهم، لعدم إطالة مدة إصدار المرسوم، وعند عدم إصدار هذا المرسوم خلال المدة المقررة يعد مصادقاً على هذا الانتخاب، بمعنى أن يكون هذا المرسوم قراراً كائناً وليس منشأً.

ب- وبالنسبة للمدراء العامين في الهيئة نوصي باتخاذ نفس الإجراءات وبنفس الشروط التي وصينا بخصوص إختيار وتعيين مجلس الرئاسة ما عدا اسلوب الترشيح بأن يعطي حق الترشيح إلى مجلس الهيئة بدلاً من إعطائه إلى مجلس القضاء، بسبب ان المدراء العامون هم أعضاء مجلس الهيئة ورئيس دوائرها، وعملهم يتمثل بعدة جوانب - قانونية وإدارية وإعلامية وتربوية وثقافية وغيرها. ومجلس الهيئة هو أفضل من غيره لترشيح الأشخاص الذين لهم مؤهلات معينة تؤهلهم لهذه المواقع.

3- نوصي للمشرع بإستبعاد رئيس الإقليم في عملية إعفاء نائب رئيس الهيئة والمدراء العامون في الهيئة من مناصبهم، وبدلاً من ذلك إتخاذ نفس نفس الإجراءات التي تتخذ في موضوع إعفاء رئيس الهيئة بالنسبة لنائب الرئيس، أما بالنسبة للمدراء العامين فيعطي القرار النهائي لرئيس الهيئة وبالاستناد إلى توصية اللجنة التحقيقية المشكلة لهذا الغرض.

4- نوصي للمشرع أن يضمن إستقلال الهيئة في شؤون موظفيها، من حيث التعيين والترقية والنقل والتنسيب والتأديب والرواتب والخصصات وإنهاء الخدمة وأية إجراءات أخرى تتعلق بأعمالهم، لأن استقلال الهيئة مرتبط ارتباطاً غير قابل للفصل باستقلال موظفيها.

5- من الضرورة أن يكفل الإستقلال المالي التام للهيئة من خلال منح الهيئة اختصاص إعداد ميزانيتها بنفسها، وإرسالها إلى وزارة المالية، مع إزام وزارة المالية بدرجها كما وردت من الهيئة دون تعديل فيها، مع إعطاء الحق للوزارة بتسجيل ملاحظاتها على تلك الموازنة كتقرير ملحق بها، لإسجامها مع الموازنة العامة للإقليم، ومن ثم إرسالها إلى البرلمان لإقرارها، وان تودع مبالغها في حساب خاص باسم هيئة النزاهة في المصارف المعتمدة في الإقليم، وكذلك إعطاء اختصاص كامل للهيئة في تنفيذ بنود تلك الميزانية وإستعمالها دون أن تحتاج لموافقة أية جهة لتحقيق الإستقلال المذكور للهيئة في نطاق القانون وفي نطاق الواقع أيضاً.

المصادر

أولاً: الكتب

- 1- د. أحمد طلال عبد الحميد البكري، إستراتيجية حوكمة التشريعات الإدارية (دراسة مقارنة)، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.
- 2- د. احمد مجید فلیفل الجنابی، الإختصاص النوعي لهيئة النزاهة في العراق، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021.
- 3- احمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2016.
- 4- حسين محي الدين طهماس، الشخص المعنوي في القانون والقضاء العراقيين، مكتبة يادگار، السليمانية، 2017.
- 5- د. حيدر طالب محمد علي و رحيم حسن العكيلي و بلال الحي علي، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والإتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.
- 6- خلدون فاضل علي المولى، النظام القانوني لهيئة النزاهة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018.
- 7- د. زياد ناظم جاسم و د. محمد حسن مرعي، هيئة النزاهة ودورها في الإجراءات الجنائية الخاصة بجريمة الكسب غير المشروع، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.
- 8- عبد الباقى البكرى و زهير البشير، المدخل لدراسة القانون، ط2، شركة العاشر لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010.

ثانياً: أطارات والرسائل

أ- الأطارات

- 1- إقبال ناجي سعيد العزاوي، النظام القانوني للهيئات المستقلة في العراق- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، 2015.
- 2- معمر مهدي صالح الكبيسي، توزيع الإختصاصات الدستورية في الدولة الفدرالية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية قانون، جامعة بغداد، 2007.
- 3- هشام جميل كمال أرحيم، الهيئات المستقلة وعلاقتها بالسلطة التشريعية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، 2012.

ب- الرسائل

- 1- إبراهيم حميد كامل، الإختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2013.
- 2- أحمد حبيب الخطيب العباسى، هيئة النزاهة في العراق حكم القانون والبحث عن العدالة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، 2014.
- 3- أيداد هادي ناجي الموسوي، خصوصية التحقيق الجنائي أمام هيئة النزاهة، رسالة الدبلوم العالي، كلية القانون، جامعة بغداد، 2018.
- 4- رياض شعلان حيدر الصالحي، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية القانون، 2018.
- 5- علي عبد العباس نعيم، الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية الإتحادي في العراق – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2014.
- 6- محمد رعد محمد التميمي، دور الهيئات الرقابية في الحد من الهر في المال العام/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020.

رابعاً- البحوث والدوريات

- د. إسماعيل صعصاع غيدان و صادق محمد علي، مظاهر إستقلال الهيئات المستقلة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد (1)، السنة (8)، 2016.
- د. حنان محمد القيسى، مفهوم الإستقلال والهيئات المستقلة في دستور سنة 2005، مجلة الحقوق، العدد (24-23)، المجلد (5)، 2014.

خامساً- الاتفاقيات والدستور والتشريعات:

أ- الاتفاقيات

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003.
- دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ج- القوانين

- القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل.
- قانون السلطة القضائية لإقليم كوردستان- العراق رقم 23 لسنة 2007.
- قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان- العراق رقم (2) لسنة 2008.
- قانون مجلس الشورى لإقليم كوردستان- العراق رقم 14 لسنة 2008.
- قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل.
- قانون الهيئة العامة للنزاهة في إقليم كوردستان- العراق رقم 3 لسنة 2011.
- قانون مجلس الخدمة العامة في إقليم كوردستان- العراق رقم 7 لسنة 2011.
- قانون الموازنة العامة لإقليم كوردستان - العراق لسنة المالية 2013 رقم 1 لسنة 2013.
- قانون رقم 7 لسنة 2014(قانون التعديل الأول لقانون الهيئة العامة للنزاهة لإقليم كوردستان- العراق رقم (3) لسنة 2011).
- قانون رقم 11 لسنة 2021(قانون التعديل الثاني لقانون هيئة النزاهة لإقليم كوردستان - العراق رقم 3 لسنة 2011).
- النظام الداخلي لبرلمان كوردستان - العراق المعدل.

د- التعليمات

- تعليمات تنظيم العمل التحقيقي لهيئة النزاهة لإقليم كوردستان- العراق رقم 3 لسنة 2016.
- تعليمات الكشف عن الذمة المالية رقم (2) لسنة 2016.

سادساً- المواقع الإلكترونية

- التقرير السنوي لهيئة النزاهة لإقليم كوردستان - العراق لسنوات: 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، المنشورة على الموقع الإلكتروني الرئيسي لهيئة النزاهة وعلى الرابط: <https://www.despaky.krd/ku/> تأريخ 2023/8/25.